

شركة بيان للاستثمار القابضة - ش.م.ك. (عامة)
وشركاتها التابعة
دولة الكويت
البيانات المالية المجمعة
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023
مع
تقرير مراقب الحسابات المستقل

شركة بيان للاستثمار القابضة - ش.م.ك. (عامة)
وشركاتها التابعة
دولة الكويت

البيانات المالية المجمعة
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023
مع
تقرير مراقب الحسابات المستقل

المحتويات

الصفحات

3 – 1	تقرير مراقب الحسابات المستقل
4	بيان المركز المالي المجمع
5	بيان الأرباح أو الخسائر المجمع
6	بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر المجمع
7	بيان التغيرات في حقوق الملكية المجمع
8	بيان التدفقات النقدية المجمع
33 – 9	إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

السادة المساهمين المحترمين
شركة بيان للاستثمار القابضة - ش.م.ك. (عامة)
دولة الكويت

تقرير حول تدقيق البيانات المالية المجمعة

الرأي

لقد دققنا البيانات المالية المجمعة لشركة بيان للاستثمار القابضة - ش.م.ك. (عامة) ("الشركة الأم") وشركاتها التابعة (يشار إليهم مجتمعين بـ "المجموعة")، والتي تتضمن بيان المركز المالي المجمع كما في 31 ديسمبر 2023، وكذلك البيانات المجمعة للأرباح أو الخسائر، الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر، التغيرات في حقوق الملكية والتدفقات النقدية للسنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ والإيضاحات حول البيانات المالية المجمعة، بما في ذلك معلومات السياسات المحاسبية المادية.

برأينا، إن البيانات المالية المجمعة المرفقة تظهر بصورة عادلة، من جميع النواحي المادية، المركز المالي المجمع للمجموعة كما في 31 ديسمبر 2023، وأدائها المالي وتدفقاتها النقدية المجمعة للسنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية.

أساس إبداء الرأي

لقد قمنا بأعمال التدقيق وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق. إن مسؤوليتنا وفقاً لتلك المعايير قد تم شرحها ضمن بند مسؤوليات مراقب الحسابات حول تدقيق البيانات المالية المجمعة الوارد في تقريرنا. كما أننا مستقلون عن المجموعة وفقاً لمتطلبات ميثاق الأخلاق للمحاسبين المهنيين الصادر عن المجلس الدولي لمعايير أخلاقية المحاسبين، (بما في ذلك المعايير الدولية للاستقلالية) كما قمنا بالالتزام بمسؤوليتنا الأخلاقية الأخرى بما يتوافق مع تلك المتطلبات والميثاق. إننا نعتقد بأن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها، كافية وملائمة لتكون أساساً في إبداء رأينا.

أمور التدقيق الهامة

إن أمور التدقيق الهامة، حسب تقديرنا المهنية، هي تلك الأمور التي كان لها الأهمية الكبرى في تدقيق البيانات المالية المجمعة للسنة الحالية. ولقد تم استعراض تلك الأمور ضمن تقريرنا حول تدقيق البيانات المالية المجمعة ككل، وفي التوصل إلى رأينا المهني حولها، وأننا لا نبدي رأياً منفصلاً حول تلك الأمور. لقد تم التعرف أيضاً على الأمر التالي والذي يعتبر من أمور التدقيق الهامة التي وجب علينا عرضها في تقريرنا.

تقييم الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر

تمثل الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر نسبة 67% من مجموع الموجودات لدى المجموعة. إن تقييم الاستثمارات في الأوراق المالية لدى المجموعة يتضمن قيام الإدارة بإصدار الأحكام واستخدام الافتراضات والتقديرية السائدة بصورة كبيرة بالنسبة للأدوات المصنفة ضمن المستوى الثاني من أسس قياس القيمة العادلة. إن الأحكام الرئيسية المطبقة من قبل الإدارة لتقييم موجودات المجموعة للأوراق المالية المدرجة بالقيمة العادلة تتضمن تحديد مضاعفات السعر مقابل القيمة الدفترية من الشركات المقارنة، واحتساب صافي قيمة الأصل بما في ذلك تطبيق خصومات لضعف السيولة في حالات معينة. نتيجة لعدم التأكد من هذه التقديرات وحجمها، فإن هذا الأمر يعتبر من أمور التدقيق الهامة. كجزء من إجراءات التدقيق التي قمنا بها، قمنا على أساس العينة باختبار القيمة العادلة للمستوى الأول من خلال مقارنة القيمة العادلة المطبقة من قبل المجموعة بالبيانات المعلنة المتاحة في السوق. بالنسبة لتقييمات المستوى الثاني، فقد قمنا على أساس العينة باختبار النماذج والافتراضات المستخدمة من قبل الإدارة والتحقق من المعلومات الأساسية المستخدمة في أعمال التقييم، قدر الامكان، مقابل المصادر المستقلة والبيانات المتاحة خارجياً في السوق لغرض تقييم مدى صلة البيانات بالتقييم واكتمالها ودقتها. وقمنا أيضاً بالتحقق من الاحكام والافتراضات الجوهرية المطبقة على نموذج التقييم، بما في ذلك الخصومات لعدم قابلية التسويق. كما قمنا بتقييم مدى كفاية الإفصاحات كما هو مبين في الإيضاحات رقم (6) و (22) حول البيانات المالية المجمعة المرفقة.

معلومات أخرى مدرجة في التقرير السنوي للمجموعة للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2023

إن الإدارة هي المسؤولة عن هذه المعلومات الأخرى. يتكون قسم المعلومات الأخرى من المعلومات الواردة في التقرير السنوي للمجموعة لسنة 2023، بخلاف البيانات المالية المجمعة وتقرير مراقب الحسابات حولها. لقد حصلنا على تقرير مجلس إدارة الشركة الأم، قبل تاريخ تقرير مراقب الحسابات، ونتوقع الحصول على باقي أقسام التقرير السنوي بعد تاريخ تقرير مراقب الحسابات.

إن رأينا حول البيانات المالية المجمعة لا يغطي المعلومات الأخرى ولم ولن نعبر عن أي نتيجة تدقيق حولها.

فيما يتعلق بتدقيقنا للبيانات المالية المجمعة، فإن مسؤوليتنا هي الاطلاع على المعلومات الأخرى المبينة أعلاه وتحديد ما إذا كانت غير متوافقة بصورة مادية مع البيانات المالية المجمعة أو حسبما وصل إليه علمنا أثناء التدقيق أو وجود أي أخطاء مادية بشأنها. وإذا ما توصلنا إلى وجود أي أخطاء مادية في هذه المعلومات الأخرى، استناداً إلى الأعمال التي قمنا بها على المعلومات الأخرى والتي حصلنا عليها قبل تاريخ تقرير مراقب الحسابات، فإنه يتعين علينا إدراج تلك الوقائع في تقريرنا. ليس لدينا ما يستوجب إدراجه في تقريرنا فيما يتعلق بهذا الشأن.

مسؤوليات الإدارة والمسؤولين عن الحوكمة حول البيانات المالية المجمعة

إن الإدارة هي الجهة المسؤولة عن إعداد وعرض تلك البيانات المالية المجمعة بشكل عادل وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية، وعن نظام الرقابة الداخلي الذي تراه مناسباً لتمكينها من إعداد البيانات المالية المجمعة، بحيث لا تتضمن أية أخطاء مادية سواء كانت ناتجة عن الاحتيال أو الخطأ.

ولإعداد تلك البيانات المالية المجمعة، تكون إدارة الشركة الأم مسؤولة عن تقييم قدرة المجموعة على تحقيق الاستمرارية والافصاح عند الحاجة عن الأمور المتعلقة بتحقيق تلك الاستمرارية وتطبيق مبدأ الاستمرارية المحاسبي، ما لم يكن بنية الإدارة تصفية المجموعة أو إيقاف أنشطتها أو عدم توفر أية بدائل أخرى واقعية لتحقيق ذلك.

إن المسؤولين عن الحوكمة هم الجهة المسؤولة عن مراقبة عملية التقرير المالي للمجموعة.

مسؤوليات مراقب الحسابات حول تدقيق البيانات المالية المجمعة

إن هدفنا هو الحصول على تأكيدات معقولة بأن البيانات المالية المجمعة ككل، خالية من أخطاء مادية، سواء كانت ناتجة عن الاحتيال أو الخطأ، وإصدار تقرير التدقيق الذي يحتوي على رأينا. إن التأكيدات المعقولة هي تأكيدات عالية المستوى، ولكنها لا تضمن بأن مهمة التدقيق المنفذة وفق متطلبات المعايير الدولية للتدقيق، سوف تقوم دائماً بكشف الأخطاء المادية في حالة وجودها. إن الأخطاء وسواء كانت منفردة أو مجتمعة والتي يمكن أن تنشأ من الاحتيال أو الخطأ تعتبر مادية عندما يكون من المتوقع أن تؤثر على القرارات الاقتصادية للمستخدم والمتخذ بناءً على ما ورد في تلك البيانات المالية المجمعة.

وكجزء من مهام التدقيق وفق المعايير الدولية للتدقيق، نقوم بممارسة التقديرات المهنية والاحتفاظ بمستوى من الشك المهني طيلة أعمال التدقيق، كما أننا نقوم بالتالي:

- تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء المادية في البيانات المالية المجمعة، سواء كانت ناتجة عن الاحتيال أو الخطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات التدقيق الملائمة التي تتجارب مع تلك المخاطر، والحصول على أدلة التدقيق الكافية والملائمة لتوفر لنا أساساً لإبداء رأينا. إن مخاطر عدم اكتشاف الأخطاء المادية الناتجة عن الاحتيال تعتبر أعلى من تلك المخاطر الناتجة عن الخطأ، حيث إن الاحتيال قد يشمل تواطؤ، أو تزوير، أو حذوفات مقصودة، أو عرض خاطئ أو تجاوز لإجراءات الرقابة الداخلية.
- استيعاب إجراءات الرقابة الداخلية التي لها علاقة بالتدقيق لغرض تصميم إجراءات التدقيق الملائمة حسب الظروف، ولكن ليس لغرض إبداء الرأي حول فعالية إجراءات الرقابة الداخلية للمجموعة.
- تقييم ملائمة السياسات المحاسبية المتبعة ومعقولة التقديرات المحاسبية المطبقة والإيضاحات المتعلقة بها والمعدة من قبل إدارة المجموعة.

- الاستنتاج حول مدى ملائمة استخدام الإدارة لمبدأ الاستمرارية المحاسبي، وبناء على أدلة التدقيق التي حصلنا عليها، وتقدير ما إذا كان هناك عدم تأكد مادي متعلق بأحداث أو ظروف قد تشير إلى وجود شك جوهري حول قدرة المجموعة على مواصلة أعمالها على أساس مبدأ الاستمرارية. وإذا ما توصلنا إلى وجود عدم تأكد مادي، فإن علينا أن نشير ضمن تقرير مراقب الحسابات إلى الإيضاحات المتعلقة بذلك ضمن البيانات المالية المجمعة، أو تعديل رأينا في حالة ما إذا كانت تلك الإيضاحات غير ملائمة. إن استنتاجاتنا تعتمد على أدلة التدقيق التي حصلنا عليها حتى تاريخ تقرير مراقب الحسابات، ومع ذلك، فإنه قد يكون هناك أحداث أو ظروف مستقبلية قد تؤدي إلى عدم قدرة المجموعة على مواصلة أعمالها على أساس مبدأ الاستمرارية.
- تقييم الإطار العام للبيانات المالية المجمعة من ناحية العرض والتنظيم والمحتوى، بما في ذلك الإيضاحات، وفيما إذا كانت تلك البيانات المالية المجمعة تعكس المعاملات والأحداث المتعلقة بها بشكل يحقق العرض الشامل بشكل عادل.
- الحصول على أدلة تدقيق كافية وملائمة فيما يتعلق بالمعلومات المالية للشركات أو أنشطة الأعمال داخل المجموعة بغرض إبداء الرأي حول البيانات المالية المجمعة. إننا مسؤولون عن التوجيه، والإشراف على عملية التدقيق وتنفيذها للمجموعة. كما أننا مسؤولون بشكل منفرد فيما يتعلق برأي التدقيق

إننا نتواصل مع المسؤولين عن الحوكمة حول عدة أمور من بينها النطاق المخطط لأعمال التدقيق وتوقيتها ونتائج التدقيق الهامة متضمنة أية أوجه قصور جوهريّة في أنظمة الرقابة الداخلية التي لفتت انتباهنا أثناء عملية التدقيق.

كما قمنا بتزويد المسؤولين عن الحوكمة بما يفيد التزامنا بالمتطلبات الأخلاقية للمهنة المتعلقة بالاستقلالية، وتزويدهم بكافة العلاقات والأمور الأخرى التي من المحتمل بصورة معقولة أن تؤثر على استقلاليّتنا بالإضافة إلى الإجراءات المتخذة للحد من تلك المخاطر والحماية منها، متى كان ذلك مناسباً.

ومن بين الأمور التي تم التواصل بها مع المسؤولين عن الحوكمة، تلك الأمور التي تم تحديدها من قبلنا على أن لها الأهمية الكبرى في تدقيق البيانات المالية المجمعة للسنة الحالية وتم اعتبارها بذلك، من أمور التدقيق الهامة، ولقد قمنا بالإفصاح عن تلك الأمور ضمن تقرير مراقب الحسابات ما لم تكن القوانين أو التشريعات المحلية تحد من الإفصاح عن أمر معين، أو في حالات نادرة جداً، قررنا عدم الإفصاح عنها ضمن تقريرنا تجنباً لنتائج عكسية قد تحدث نتيجة الإفصاح عنها والتي قد تغطي على المصلحة العامة.

التقرير حول المتطلبات القانونية والتشريعات الأخرى

برأينا، أن الشركة الأم تمسك حسابات منتظمة وأن البيانات المالية المجمعة والبيانات الواردة في تقرير مجلس إدارة الشركة الأم فيما يتعلق بهذه البيانات المالية المجمعة متفقة مع ما هو وارد في دفاتر الشركة الأم. وأننا قد حصلنا على المعلومات والتفسيرات التي رأيناها ضرورية لأداء مهام التدقيق، وأن البيانات المالية المجمعة تتضمن ما نص عليه قانون الشركات رقم 1 لسنة 2016 ولائحته التنفيذية والتعديلات اللاحقة عليهما وعقد التأسيس والنظام الأساسي للشركة الأم والتعديلات اللاحقة عليهما، وأن الجرد أجري وفقاً للأصول المرعية، وفي حدود المعلومات التي توافرت لدينا لم تقع خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2023 مخالفات لأحكام قانون الشركات رقم 1 لسنة 2016 ولائحته التنفيذية والتعديلات اللاحقة عليهما أو لعقد التأسيس والنظام الأساسي للشركة الأم والتعديلات اللاحقة عليهما على وجه يؤثر مادياً في نشاط الشركة الأم أو مركزها المالي.

برأينا كذلك، أنه من خلال تدقيقنا وعلى حد علمنا واعتقادنا، فإنه لم يرد إلى علمنا وجود أية مخالفات مادية لأحكام القانون رقم 7 لسنة 2010 في شأن هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية ولائحته التنفيذية والتعديلات اللاحقة عليهما خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2023 على وجه كان من الممكن أن يؤثر مادياً على نشاط الشركة الأم أو مركزها المالي.



نايف مساعد البزيع

مراقب حسابات مرخص فئة أ رقم 91
RSM البزيع وشركاهم

نايف مساعد البزيع
مراقب حسابات
مرخص فئة أ رقم 91
RSM البزيع وشركاهم

دولة الكويت

25 مارس 2024

شركة بيان للاستثمار القابضة - ش.م.ك. (عامة) وشركاتها التابعة
بيان المركز المالي المجموع
كما في 31 ديسمبر 2023
(جميع المبالغ بالدينار الكويتي)

2022	2023	إيضاح	الموجودات
7,448,329	3,846,077	4	نقد وأرصدة لدى البنوك
144,787	-		موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر
661,189	610,426	5	مدينون وأرصدة مدينة أخرى
480,676	386,247		مخزون
8,701,097	9,989,582	6	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
268,743	135,985		ممتلكات وعقارات ومعدات
17,704,821	14,968,317		مجموع الموجودات
المطلوبات وحقوق الملكية			
1,800,000	1,200,000	7	المطلوبات:
755,791	613,974	8	قرض لأجل
414,039	254,768	9	دائنون وأرصدة دائنة أخرى
2,969,830	2,068,742		مخصص مكافأة نهاية الخدمة
			مجموع المطلوبات
33,362,542	22,902,200	10	حقوق الملكية:
(5,054,060)	(3,469,655)	11	رأس المال
5,054,060	3,469,655	13	أسهم خزانة
(4,898,586)	(6,049,829)		احتياطي اختياري
(3,239,172)	(3,471,810)		احتياطي القيمة العادلة
(10,460,342)	(449,719)		تعديلات ترجمة عملات أجنبية
14,764,442	12,930,842		خسائر متراكمة
(29,451)	(31,267)		حقوق الملكية الخاصة بمساهمي الشركة الأم
14,734,991	12,899,575		الحصص غير المسيطرة
17,704,821	14,968,317		مجموع حقوق الملكية
			مجموع المطلوبات وحقوق الملكية

إن الإيضاحات المرفقة من (1) إلى (24) تشكل جزءاً من البيانات المالية المجمعة.



فيصل علي المطوع
رئيس مجلس الإدارة

شركة بيان للاستثمار القابضة - ش.م.ك. (عامة) وشركاتها التابعة
بيان الأرباح أو الخسائر المجموع
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023
(جميع المبالغ بالدينار الكويتي)

2022	2023	إيضاح	
			العمليات المستمرة:
			الإيرادات:
330,338	177,884	15	صافي أرباح استثمارات
322,498	241,191		صافي إيرادات المبيعات
54,564	277,318	9	إيرادات أخرى
707,400	696,393		
			المصاريف والأعباء الأخرى:
840,671	703,743	16	مصاريف عمومية وإدارية
-	33,642		مخصص مخزون بطيء الحركة
4,243,651	-	19	شطب رصيد مدين مستحق من طرف ذي صلة
139,503	-	3	الخسارة الناتجة من إعادة قياس حصص الملكية المتبقية المحتفظ بها في شركة تابعة سابقاً
104,868	101,977		أعباء تمويلية
150,370	(656)		(أرباح) خسائر فروقات عملة أجنبية
5,479,063	838,706		
(4,771,663)	(142,313)		خسارة السنة من العمليات المستمرة
			العمليات غير المستمرة:
(1,635,275)	-	3	خسارة السنة من العمليات غير المستمرة
(6,406,938)	(142,313)		خسارة السنة قبل ضريبة دعم العمالة الوطنية وحصة الزكاة
(156,708)	-		ضريبة دعم العمالة الوطنية
(62,683)	-		حصة الزكاة
(6,626,329)	(142,313)		خسارة السنة
			الخاصة بـ:
(6,268,833)	(142,023)		مساهمي الشركة الأم
(357,496)	(290)		الحصص غير المسيطرة
(6,626,329)	(142,313)		خسارة السنة
			خسارة السهم الأساسية والمخففة:
فلس	فلس		خسارة السهم الأساسية والمخففة الخاصة بمساهمي الشركة الأم
(20.588)	(0.682)	18	
			خسارة السهم الأساسية والمخففة من العمليات المستمرة:
(16.377)	(0.682)	18	خسارة السهم الأساسية والمخففة الخاصة بمساهمي الشركة الأم
			خسارة السهم الأساسية والمخففة من العمليات غير المستمرة:
(4.211)	-	18	خسارة السهم الأساسية والمخففة الخاصة بمساهمي الشركة الأم

إن الإيضاحات المرفقة من (1) إلى (24) تشكل جزءاً من البيانات المالية المجمعة.

2022	2023	
(6,626,329)	(142,313)	خسارة السنة
		الخسارة الشاملة الأخرى:
		ينود ممكن أن يعاد تصنيفها لاحقاً إلى الأرباح أو الخسائر
(680,822)	(234,164)	فروقات ترجمة عملة من العمليات أجنبية
		ينود لن يعاد تصنيفها لاحقاً إلى الأرباح أو الخسائر
(3,565,613)	(1,240,222)	تغيرات في القيمة العادلة لموجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
(4,246,435)	(1,474,386)	الخسارة الشاملة الأخرى للسنة
(10,872,764)	(1,616,699)	مجموع الخسارة الشاملة للسنة
		الخاصة بـ:
(10,442,271)	(1,614,883)	مساهمي الشركة الأم
(430,493)	(1,816)	الحصص غير المسيطرة
(10,872,764)	(1,616,699)	مجموع الخسارة الشاملة للسنة

إن الإيضاحات المرفقة من (1) إلى (24) تشكل جزءاً من البيانات المالية المجمعة.

شركة بيان للاستثمار القابضة - ش.م.ك. (عامة) وشركاتها التابعة
بيان التغيرات في حقوق الملكية المجمع
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023
(جميع المبالغ بالدينار الكويتي)

مجموع حقوق الملكية	الحصص غير المسيطرة	حقوق الملكية الخاصة بمساهمي الشركة الأم						رأس المال	
		المجموع الجزئي	خسائر متراكمة	تعديلات ترجمة عملات أجنبية	احتياطي القيمة العادلة	احتياطي اختياري	أسهم خزانة		
53,473,888	12,501,421	40,972,467	(5,903,849)	(3,021,854)	10,631,779	5,948,170	(5,948,170)	39,266,391	الرصيد كما في 31 ديسمبر 2021
-	-	-	5,903,849	-	-	-	-	(5,903,849)	شطب خسائر متراكمة (إيضاح 10)
-	-	-	-	-	-	(894,110)	894,110	-	المتعلق بتخفيض رأس المال (إيضاح 11)
(11,421,457)	-	(11,421,457)	(11,421,457)	-	-	-	-	-	توزيعات أرباح عينية (إيضاح 3)
(17,100,093)	(12,080,908)	(5,019,185)	(5,411,338)	392,153	-	-	-	-	المتعلق بشركة تابعة تم توزيعها كأرباح عينية
674,888	-	674,888	12,641,286	-	(11,966,398)	-	-	-	صافي الربح المحول من بيع موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر إلى الخسائر المتراكمة
(19,471)	(19,471)	-	-	-	-	-	-	-	أثر التغيرات في حقوق ملكية شركة تابعة
(10,872,764)	(430,493)	(10,442,271)	(6,268,833)	(609,471)	(3,563,967)	-	-	-	مجموع الخسارة الشاملة للسنة
14,734,991	(29,451)	14,764,442	(10,460,342)	(3,239,172)	(4,898,586)	5,054,060	(5,054,060)	33,362,542	الرصيد كما في 31 ديسمبر 2022
-	-	-	10,460,342	-	-	-	-	(10,460,342)	شطب خسائر متراكمة (إيضاح 10)
-	-	-	-	-	-	(1,584,405)	1,584,405	-	المتعلق بتخفيض رأس المال (إيضاح 11)
(218,717)	-	(218,717)	(307,696)	-	88,979	-	-	-	صافي الخسائر المحولة إلى الخسائر المتراكمة نتيجة لبيع موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
(1,616,699)	(1,816)	(1,614,883)	(142,023)	(232,638)	(1,240,222)	-	-	-	مجموع الخسارة الشاملة للسنة
12,899,575	(31,267)	12,930,842	(449,719)	(3,471,810)	(6,049,829)	3,469,655	(3,469,655)	22,902,200	الرصيد كما في 31 ديسمبر 2023

إن الإيضاحات المرفقة من (1) إلى (24) تشكل جزءاً من البيانات المالية المجمعة.

شركة بيان للاستثمار القابضة - ش.م.ك. (عامة) وشركاتها التابعة
بيان التدفقات النقدية المجمع
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023
(جميع المبالغ بالدينار الكويتي)

2022	2023	
		التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية:
(4,771,663)	(142,313)	خسارة السنة من العمليات المستمرة
(1,635,275)	-	خسارة السنة من العمليات غير المستمرة
(6,406,938)	(142,313)	خسارة السنة قبل ضريبة دعم العمالة الوطنية وحصة الزكاة
		تسويات:
(330,338)	(177,884)	صافي أرباح استثمارات
(143)	(110,091)	إيرادات فوائد
-	33,642	مخصص مخزون بطيء الحركة
4,243,651	-	شطب رصيد مدين مستحق من طرف ذي صلة
139,503	-	الخسارة الناتجة من إعادة قياس حصص الملكية المتبقية المحتفظ بها في شركة تابعة سابقاً
122,689	76,520	استهلاك وإطفاء
34,724	79,022	مخصص مكافأة نهاية الخدمة
-	(163,947)	مخصص مكافأة نهاية الخدمة لم يعد له ضرورة
104,868	101,977	أعباء تمويلية
150,370	(656)	(أرباح) خسائر فروقات عملة أجنبية
(1,941,614)	(303,730)	
		التغيرات في الموجودات والمطلوبات التشغيلية:
155,541	141,226	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر
559,557	50,763	مدينون وأرصدة مدينة أخرى
(49,891)	60,787	مخزون
711,916	(263,086)	دائنون وأرصدة دائنة أخرى
(564,491)	(314,040)	التدفقات النقدية المستخدمة في الأنشطة التشغيلية
(66,241)	(50,309)	المدفوع من مكافأة نهاية الخدمة
(26,849)	-	ضريبة دعم العمالة الوطنية المدفوعة
(13,898)	(62,647)	حصة الزكاة المدفوعة
(671,479)	(426,996)	صافي التدفقات النقدية المستخدمة في الأنشطة التشغيلية
		التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية:
(11,970,413)	(7,338,094)	شراء موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
20,206,260	4,590,670	المحصل من بيع موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
(14,417)	56,238	ممتلكات وعقارات ومعدات - بالصافي
344,832	181,445	إيرادات توزيعات أرباح مستلمة
143	110,091	إيرادات فوائد مستلمة
8,566,405	(2,399,650)	صافي التدفقات النقدية (المستخدمة في) الناتجة من الأنشطة الاستثمارية
		التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية:
(3,249,594)	168,591	صافي الحركة على نقد محتجز لدى محفظة
(675,012)	(600,000)	صافي الحركة على قرض لأجل
(67,935)	(67,935)	دفعات إيجار
(31,400)	-	صافي الحركة على دائن مرابحات
(769)	(5,468)	توزيعات أرباح نقدية مدفوعة
(104,868)	(101,977)	أعباء تمويلية مدفوعة
(4,129,578)	(606,789)	صافي التدفقات النقدية المستخدمة في الأنشطة التمويلية
3,765,348	(3,433,435)	صافي (النقص) الزيادة في نقد ونقد معادل
(1,008)	-	النقد الخاص باستبعاد شركة تابعة
(258)	(226)	تأثير ترجمة عملات أجنبية على النقد والنقد المعادل
434,653	4,198,735	نقد ونقد معادل كما في بداية السنة
4,198,735	765,074	نقد ونقد معادل كما في نهاية السنة (إيضاح 4)

إن الإيضاحات المرفقة من (1) إلى (24) تشكل جزءاً من البيانات المالية المجمعة.

1- تأسيس ونشاط الشركة الأم

إن شركة بيان للاستثمار القابضة - ش.م.ك. (عامة) (سابقاً شركة بيان للاستثمار - ش.م.ك. (عامة)) ("الشركة الأم") هي شركة مساهمة كويتية عامة تأسست بموجب عقد التأسيس رقم 1491/ جلد 1 بتاريخ 21 يوليو 1997 وآخر تعديلاته بتاريخ 14 مايو 2023 (إيضاح 10). إن الشركة الأم هي شركة مدرجة في بورصة الكويت. تم قيد الشركة الأم بالسجل التجاري تحت رقم 70718 بتاريخ 30 أغسطس 1997.

إن أغراض الشركة الأم هي القيام بما يلي:

- الاستثمار في أسهم أو حصص أو وحدات استثمار في شركات أو صناديق كويتية أو أجنبية، وتأسيس وإدارة الشركات التابعة أو تملك حصص في شركات كويتية أو أجنبية وإقراضها وكفالتها لدى الغير لحساب الشركة الأم.
- إدارة الشركات التابعة لها أو المشاركة في إدارة الشركات الأخرى التي تساهم فيها الشركة الأم وتوفير الدعم اللازم لها.
- استثمار أموالها في الاتجار بالأسهم والسندات والأوراق المالية الأخرى.
- تملك العقارات والمنقولات اللازمة لمباشرة نشاطها في الحدود المسموح بها وفقاً للقانون.
- تمويل أو إقراض الشركات التي تملك فيها أسهماً أو حصصاً وكفالتها لدى الغير، وفي هذه الحالة يتعين ألا تقل نسبة مشاركة الشركة القابضة في رأس مال الشركة المقترضة عن عشرين بالمائة.
- تملك حقوق الملكية الفكرية من براءات الاختراع والعلامات التجارية أو النماذج الصناعية وحقوق الامتياز وغيرها من الحقوق المعنوية، واستغلالها وتأجيرها للشركات التابعة لها أو لغيرها، سواء في داخل الكويت أو خارجها.
- استغلال الفوائد المالية المتوفرة لدى الشركة الأم عن طريق استثمارها في محافظ مالية وعقارية واستثمارية تدار من قبل شركات وجهات مُخصصة لحساب الشركة الأم.

ويكون للشركة الأم مباشرة الأعمال السابق ذكرها في دولة الكويت وفي الخارج بصفة أصيلة أو بالوكالة، ويجوز للشركة الأم أن تكون لها مصلحة أو تشترك بأي وجه مع الهيئات التي تزاو أعمالاً شبيهة بأعمالها أو التي قد تعاونها على تحقيق أغراضها في الكويت أو في الخارج، ولها أن تنشئ أو تشارك أو تشتري هذه الهيئات أو تلحقها بها.

إن العنوان المسجل للشركة الأم هو مجمع سعاد التجاري - شارع فهد السالم - قطعة 12 - مبنى 21 - وعنوانها المسجل هو صندوق بريد رقم 104 الدسة، 35151 - دولة الكويت.

إن الشركة الأم خاضعة لأنظمة وإشراف هيئة أسواق المال كشركة مدرجة.

تمت الموافقة على إصدار البيانات المالية المجمعة من قبل مجلس إدارة الشركة الأم بتاريخ 25 مارس 2024. إن الجمعية العامة السنوية للمساهمين لديها صلاحية تعديل تلك البيانات المالية المجمعة بعد إصدارها.

2- معلومات السياسات المحاسبية المادية

(أ) أسس الإعداد

تم إعداد البيانات المالية المجمعة للمجموعة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية. وتتلخص معلومات السياسات المحاسبية المادية فيما يلي:

يتم عرض البيانات المالية المجمعة بالدينار الكويتي الذي يمثل العملة الرئيسية للشركة الأم، ويتم إعدادها على أساس مبدأ التكلفة التاريخية فيما عدا الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر والموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر والتي تدرج بقيمتها العادلة.

تستند التكلفة التاريخية عموماً على القيمة العادلة للمبلغ المدفوع مقابل السلع والخدمات. إن القيمة العادلة هي المبلغ المستلم عن بيع الأصل أو المدفوع لسداد الالتزام في معاملة عادية بين أطراف السوق كما في تاريخ القياس.

إن إعداد البيانات المالية المجمعة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية يتطلب من الإدارة إجراء بعض الآراء والتقديرات والافتراضات في عملية تطبيق السياسات المحاسبية للمجموعة. لقد تم الإفصاح عن الآراء والتقديرات والافتراضات المحاسبية المادية في إيضاح رقم 2 (ش). إن المصادر الرئيسية للتقديرات غير المؤكدة مماثلة لتلك المطبقة في إعداد البيانات المالية المدققة للمجموعة للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2022.

المعايير والتعديلات الجديدة الصادرة وجارية التأثير للسنة الحالية

إن السياسات المحاسبية المستخدمة في إعداد البيانات المالية المجمعة مماثلة لتلك المطبقة في السنة السابقة باستثناء التغييرات الناتجة عن تطبيق بعض المعايير الجديدة والمعدلة للمعايير الدولية للتقارير المالية كما في 1 يناير 2023 وبيانها كالتالي:

تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (1) عرض البيانات المالية – الإفصاح عن السياسات المحاسبية

إن التعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (1) تغير متطلبات الإفصاح عن السياسات المحاسبية حيث تستبدل جميع حالات مصطلح "السياسات المحاسبية الهامة" بـ "معلومات السياسات المحاسبية المادية". تعتبر معلومات السياسة المحاسبية مادية إذا كان، عند النظر إليها جنباً إلى جنب مع المعلومات الأخرى المدرجة في البيانات المالية للمنشأة، من المتوقع بشكل معقول أن تؤثر على القرارات التي يتخذها المستخدمون الأساسيون للبيانات المالية للأغراض العامة على أساس تلك البيانات المالية.

كما تم تعديل الفقرات المؤيدة في معيار المحاسبة الدولي رقم (1) لتوضيح أن معلومات السياسة المحاسبية التي تتعلق بالمعاملات غير المادية أو الأحداث أو الظروف الأخرى غير المادية ولا يلزم الإفصاح عنها. قد تكون معلومات السياسة المحاسبية مادية بسبب طبيعة تلك المعاملات أو الأحداث أو الظروف الأخرى، حتى وإن كانت المبالغ غير مادية. ومع ذلك، ليست كل معلومات السياسة المحاسبية المتعلقة بالمعاملات المادية أو الأحداث أو الظروف الأخرى تعتبر مادية في حد ذاتها.

تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (8) السياسات المحاسبية والتغييرات في التقديرات المحاسبية والأخطاء – تعريف التقديرات المحاسبية

إن التعديلات تستبدل تعريف "التغيير في التقديرات المحاسبية" بتعريف "التقديرات المحاسبية". بموجب التعريف الجديد، فإن التقديرات المحاسبية هي "المبالغ النقدية في البيانات المالية التي تخضع لعدم التأكد من القياس". وعليه تم حذف تعريف "التغيير في التقديرات المحاسبية".

تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (12) ضرائب الدخل – الضرائب المؤجلة المتعلقة بالموجودات والمطلوبات الناتجة عن معاملة فردية

أدخلت هذه التعديلات استثناء آخر من استثناء الاعتراف المبدئي. وطبقاً لهذه التعديلات، فإن المنشأة لا تقوم بتطبيق استثناء الاعتراف المبدئي على المعاملات التي تؤدي إلى فروق ضريبية مؤقتة قابلة للخصم ومتساوية. حسب قانون الضريبة المطبق، يمكن أن ينتج فروقات مؤقتة متساوية قابلة للخصم وخاضعة للضريبة عند الاعتراف المبدئي بالأصل والالتزام في معاملات لا تتعلق بدمج الأعمال وليس لها تأثير على الربح المحاسبي أو الربح الخاضع للضريبة.

لم يكن لتطبيق التعديلات والتفسيرات المذكورة أعلاه تأثير مادي على الإفصاحات أو على المبالغ المدرجة في هذه البيانات المالية المجمعة.

التعديلات على المعايير الصادرة وغير جارية التأثير

كما في تاريخ الموافقة على إصدار البيانات المالية المجمعة لم تقم المجموعة بتطبيق التعديلات على المعايير الدولية للتقارير المالية الصادرة وغير جارية التأثير:

تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (16) - التزامات عقود الإيجار في معاملات البيع وإعادة التأجير

أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية في سبتمبر 2022 تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 16 لتحديد المتطلبات التي يطبقها البائع-المستأجر عند قياس التزامات عقود التأجير الناشئة عن معاملة بيع وإعادة تأجير، وذلك لضمان عدم اعتراف البائع-المستأجر بأي مبالغ تمثل أرباح أو خسائر متعلقة بأصول حق الاستخدام المحتفظ بها.

إن تلك التعديلات سارية المفعول لفترات التقارير السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2024 ويجب تطبيقها بأثر رجعي على معاملات البيع وإعادة التأجير التي أبرمت بعد تاريخ التطبيق المبدئي للمعيار الدولي للتقارير المالية 16 مع السماح بالتطبيق المبكر على أن يتم الإفصاح عنه.

ترتيبات تمويل الموردين - التعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (7) والمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (7)

أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية في مايو 2023 تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم 7 بيان التدفقات النقدية والمعيار الدولي للتقارير المالية رقم 7 الأدوات المالية: وهي عبارة عن إفصاحات لتوضيح خصائص ترتيبات تمويل الموردين وتشتراط إدراج إفصاح إضافي حول هذه الترتيبات. يتمثل الهدف من متطلبات الإفصاح الواردة في التعديلات في مساعدة مستخدمي البيانات المالية على فهم آثار ترتيبات تمويل الموردين على التزامات المنشأة وتدفقاتها النقدية ومدى تعرضها لمخاطر السيولة. إن التعديلات سارية المفعول لفترات التقارير السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2024. ويسمح بالتطبيق المبكر على أن يتم الإفصاح عنه.

تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (1) عرض البيانات المالية – المطلوبات غير المتداولة مع التعهدات

تنص التعديلات على أن التعهدات التي يتعين على المنشأة الالتزام بها في أو قبل نهاية تاريخ البيانات المالية فقط هي التي تؤثر على حق المنشأة في تأجيل تسوية الالتزام لمدة اثني عشر شهراً على الأقل بعد تاريخ البيانات المالية (وبالتالي يجب أخذها في الاعتبار عند تقييم تصنيف الالتزام على أنه متداول أو غير متداول). تؤثر هذه التعهدات على ما إذا كان الحق موجوداً في نهاية تاريخ البيانات المالية، حتى لو تم تقييم الالتزام بالتعهدات فقط بعد تاريخ البيانات المالية (على سبيل المثال، تعهد يعتمد على المركز المالي للمنشأة كما في تاريخ البيانات المالية والذي تم تقييم الالتزام به فقط بعد تاريخ البيانات المالية).

كما حدد مجلس معايير المحاسبة الدولية أيضاً أن الحق في تأجيل تسوية الالتزام لمدة اثني عشر شهراً على الأقل بعد تاريخ البيانات المالية لن يتأثر إذا كان على المنشأة فقط الالتزام بالتعهد بعد تاريخ البيانات المالية. ومع ذلك، إذا كان حق المنشأة في تأجيل تسوية الالتزام خاضعاً لامتثال المنشأة للتعهدات خلال اثني عشر شهراً بعد تاريخ البيانات المالية، فيجب على المنشأة الإفصاح عن المعلومات التي تمكن مستخدمي البيانات المالية من فهم مخاطر الالتزامات التي تصبح واجبة السداد خلال اثني عشر شهراً بعد تاريخ البيانات المالية. وقد يتضمن ذلك معلومات حول التعهدات (بما في ذلك طبيعة التعهدات ومتى يتعين على المنشأة الالتزام بها)، والقيمة الدفترية للالتزامات ذات الصلة والحقائق والظروف، إن وجدت، التي تشير إلى أن المنشأة قد تواجه صعوبات في الامتثال للتعهدات.

يتم تطبيق التعديلات بأثر رجعي على فترات التقارير السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2024. مع السماح بالتطبيق المبكر للتعديلات. إذا قامت المنشأة بتطبيق التعديلات على فترة سابقة، فيجب عليها أيضاً تطبيق تعديلات 2020 بشكل مبكر.

التعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (1) – "تصنيف المطلوبات كمتداولة أو غير متداولة"

أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية في يناير 2020، تعديلات على الفقرات من 69 إلى 76 من معيار المحاسبة الدولي رقم (1) لتحديد متطلبات تصنيف المطلوبات على أنها متداولة أو غير متداولة. توضح التعديلات ما يلي:

- المقصود بالحق في تأجيل التسوية.
- أن حق التأجيل يجب أن يكون موجوداً في نهاية الفترة المالية.
- أن هذا التصنيف لا يتأثر باحتمالية ممارسة المنشأة لحقها في التأجيل.
- أنه فقط إذا كانت المشتقات المتضمنة في الالتزام القابل للتحويل هي نفسها أداة الملكية، فلن تؤثر شروط الالتزام على تصنيفها.

إن تلك التعديلات سارية المفعول لفترات التقارير السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2024 ويجب تطبيقها بأثر رجعي. تقوم المجموعة حالياً بتقييم تأثير التعديلات على الممارسات الحالية وما إذا كانت اتفاقيات القروض الحالية قد تتطلب إعادة تفاوض.

عدم قابلية تحويل العملات الأجنبية (تعديلات على معيار المحاسبة الدولي 21)

تتضمن التعديلات إرشادات لتحديد توقيت قابلية تحويل العملة وكيفية تحديد سعر الصرف وتوقيت عدم قابليتها.

إن التعديلات سارية المفعول لفترات التقارير السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2025 مع السماح بالتطبيق المبكر. يجب على المنشأة الاعتراف بتأثير التطبيق المبدئي للتعديلات كتسوية للرصيد الافتتاحي للأرباح المرحلة عند إدراج المنشأة للمعاملات بالعملات الأجنبية. عندما تستخدم المنشأة عملة عرض غير عملتها الرئيسية، فإنها تقوم بالاعتراف بالمبلغ المتراكم لفروق تحويل العملات في حقوق الملكية.

إن المجموعة بصدد تقدير التأثير المحتمل على بياناتها المالية المجمعة الناتجة من تطبيق هذه التعديلات.

(ب) أسس التجميع

تتضمن البيانات المالية المجمعة البيانات المالية للشركة الأم وللشركات التابعة التالية (يشار إليهم مجتمعين بالمجموعة):

نسبة الملكية %	2022	2023	الأنشطة الرئيسية	بلد التأسيس	اسم الشركة التابعة
					مملوكة بشكل مباشر:
	99.150	99.150	قابضة	دولة الكويت	شركة أركان القابضة - ش.م.ك. (قابضة)
					مملوكة من خلال شركة أركان القابضة - ش.م.ك. (قابضة)
	100	100	صناعية	جمهورية مصر العربية	شركة أركان للصناعة والتعدين (ش.م.م.)

إن الشركات التابعة (المستثمر فيها) هي الشركات التي تسيطر عليها المجموعة. وتوجد السيطرة عندما تكون المجموعة:

- ذات سلطة على الشركة المستثمر فيها.
- معرضة للخسارة، أو لديها حقوق في عوائد متغيرة من مشاركتها مع الشركة المستثمر فيها.
- لديها القدرة على استخدام سلطتها في التأثير على عوائدها.

تقوم المجموعة بإعادة تقييم مدى سيطرتها على الشركة المستثمر فيها إذا أشارت الحقائق والظروف بأنه هناك تغييرات على واحد أو أكثر من عناصر السيطرة الثلاثة المبينة أعلاه.

عند تملك المجموعة لنسبة أقل من أغلبية حقوق التصويت بالشركة المستثمر فيها، فإنه يكون لديها السلطة على الشركة المستثمر فيها عندما تكون حقوق التصويت لها كافية لإعطائها القدرة العملية على توجيه الأنشطة ذات الصلة للشركة المستثمر فيها من جانبها.

تأخذ المجموعة جميع الحقائق والظروف ذات الصلة بعين الاعتبار عند تقييم مدى كفاية حقوق التصويت الخاصة بها في المجموعة المستثمر فيها لمنحها السلطة عليها، بما في ذلك:

- حقوق تصويت المجموعة نسبة إلى مدى توزيع حقوق التصويت الخاصة بالآخرين.
- حقوق التصويت المحتملة التي تحتفظ بها المجموعة، وأصحاب الأصوات الأخرى أو الأطراف الأخرى.
- الحقوق الناشئة عن ترتيبات تعاقدية أخرى.
- أية حقائق وظروف إضافية تشير إلى مدى القدرة المالية للمجموعة على توجيه الأنشطة ذات الصلة عند اتخاذ القرارات، بما في ذلك أنماط التصويت في الاجتماعات السابقة للمساهمين.

تتضمن البيانات المالية المجمعة البيانات المالية للشركات التابعة من تاريخ بدء السيطرة الفعلية وحتى تاريخ زوال السيطرة الفعلية. وتحديدًا، يتم إدراج الإيرادات والمصاريف للشركة التابعة التي تم شراؤها أو استبعادها خلال السنة ضمن بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر المجمع من تاريخ حصول الشركة الأم على السيطرة وحتى تاريخ زوال سيطرة الشركة الأم على الشركة التابعة. عند التجميع، يتم استبعاد جميع الأرصدة والمعاملات المتبادلة بين الشركات بالكامل، بما فيها الأرباح المتبادلة والخسائر والأرباح غير المحققة. يتم إعداد البيانات المالية المجمعة باستخدام سياسات محاسبية موحدة للمعاملات المتماثلة وللأحداث الأخرى التي تتم في ظروف متشابهة.

يتم إظهار الحصص غير المسيطرة من صافي موجودات الشركات التابعة المجمعة في بند مستقل من حقوق ملكية المجموعة. إن الأرباح أو الخسائر وكل بند من بنود الدخل الشامل الآخر المتعلقة بمساهمي الشركة الأم والحصص غير المسيطرة حتى إن نتج عن ذلك قيد عجز في رصيد الحصص غير المسيطرة.

تتم المحاسبة عن التغير في حصة الملكية لشركة تابعة مع عدم التغير في السيطرة كمعاملة ضمن حقوق الملكية. يتم تعديل القيم الدفترية لحصص ملكية المجموعة والحصص غير المسيطرة لتعكس التغيرات في حصصها ذات الصلة في الشركات التابعة. إن أية فروقات بين الرصيد المعدل للحصص غير المسيطرة والقيمة العادلة للمبلغ المدفوع أو المحصل يتم الاعتراف بها مباشرة في حقوق الملكية الخاصة بملأك الشركة الأم. إذا فقدت المجموعة السيطرة على شركة تابعة، فإنها تقوم بالآتي:

- استبعاد الموجودات (بما في ذلك الشهرة) والمطلوبات للشركة التابعة.
- استبعاد القيمة الدفترية للحصص غير المسيطرة.
- استبعاد فروق تحويل العملات الأجنبية المتراكمة المسجلة في حقوق الملكية.
- إدراج القيمة العادلة للمقابل المستلم.
- إدراج القيمة العادلة لأي استثمار محتفظ به.
- إدراج أي فائض أو عجز في الأرباح أو الخسائر.
- إعادة تصنيف حصة الشركة الأم من البنود المسجلة سابقاً في الدخل الشامل الآخر إلى الأرباح أو الخسائر أو الأرباح المرحلة طبقاً لما يلزم لهذه البنود.

(ج) الأدوات المالية

الاعتراف المبني

يتم الاعتراف بمشتريات ومبيعات الموجودات المالية في تاريخ المتاجرة، وهو التاريخ الذي تلتزم فيه المجموعة بشراء أو بيع الأصل، يتم الاعتراف بالموجودات المالية مبدئياً بالقيمة العادلة مضاف إليها تكاليف المعاملات لكافة الموجودات المالية غير المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

التصنيف

تقوم المجموعة بتصنيف أدواتها المالية "كموجودات مالية" و"مطلوبات مالية". يتم إدراج الموجودات المالية والمطلوبات المالية عندما تكون المجموعة طرفاً في الأحكام التعاقدية لتلك الأدوات.

يتم تصنيف الأدوات المالية كمطلوبات أو حقوق ملكية طبقاً لمضمون الاتفاقية التعاقدية. إن الفوائد والتوزيعات والأرباح والخسائر التي تتعلق بالأداة المالية المصنفة كمطلوبات تدرج كمصروف أو إيراد. إن التوزيعات على حاملي هذه الأدوات المالية المصنفة كحقوق ملكية يتم قيدها مباشرة على حقوق الملكية. يتم مقاصة الأدوات المالية عندما يكون للمجموعة حق قانوني ملزم للمقاصة وتنوي السداد إما بالصافي أو بتسليم الموجودات وسداد المطلوبات في آن واحد.

تتضمن الموجودات والمطلوبات المالية المدرجة في بيان المركز المالي المجمع النقد والأرصدة لدى البنوك، الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر، المدينون والأرصدة المدينة الأخرى، الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، القرض لأجل، والدائنون والأرصدة الدائنة الأخرى.

(أ) الموجودات المالية

1. فئات قياس الموجودات المالية

تقوم المجموعة بتصنيف موجوداتها المالية عند الاعتراف المبدئي ضمن التصنيفات التالية:

- أدوات الدين بالتكلفة المطفأة.
- أدوات الملكية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، مع عدم إعادة تصنيف الأرباح أو الخسائر عند إلغاء الاعتراف إلى بيان الأرباح أو الخسائر المجموع.
- موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

لتحديد فئة تصنيف وقياس الموجودات المالية، يتطلب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) تقييم كافة الموجودات المالية، باستثناء أدوات الملكية والمشتقات، استناداً إلى نموذج الأعمال الخاص بالمنشأة لإدارة الموجودات وكذلك خصائص التدفقات النقدية التعاقدية لتلك الأدوات مجتمعين.

تقييم نموذج الأعمال

تحدد المجموعة نموذج أعمالها وفق مستوى يعكس أفضل وسيلة لإدارتها لمجموعة موجوداتها المالية لتحقيق أهدافها وتحقيق التدفقات النقدية التعاقدية. وهذا سواء كان هدف المجموعة الوحيد هو تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية من الموجودات أو تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية وكذلك التدفقات النقدية من بيع الموجودات معاً. وإذا لم تنطبق أي من هاتين الحالتين (كان يتم الاحتفاظ بالموجودات المالية لأغراض المتاجرة)، فإن الموجودات المالية تصنف كجزء من نموذج أعمال البيع وتقاس بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر. لا يتم تقييم نموذج أعمال المجموعة لكل أداة على حدة، ولكن على مستوى أعلى من المحفظة ككل.

تقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية تمثل فقط مدفوعات أصل المبلغ والفائدة "اختبار تحقق مدفوعات أصل المبلغ والفائدة فقط"

عندما يتم تحديد نموذج الأعمال للاحتفاظ بالموجودات لغرض تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية أو تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية والبيع، تقوم المجموعة بتقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية للأدوات المالية تتمثل في مدفوعات أصل المبلغ والفائدة فقط ("اختبار تحقق مدفوعات أصل المبلغ والفائدة فقط"). لأغراض هذا الاختبار، يُعرف "أصل المبلغ" بالقيمة العادلة للموجودات المالية عند الاعتراف المبدئي، وقد يتغير على مدى عمر الموجودات المالية (على سبيل المثال، في حالة أن يمثل مدفوعات أصل المبلغ أو إطفاء القسط / الخصم). إن العناصر الجوهرية للفائدة في أي ترتيب إقراض أساسي تتمثل بصورة نموذجية في مقابل القيمة الزمنية للنقد ومخاطر الائتمان.

تقوم المجموعة بإعادة التصنيف فقط في حال حصول أي تغيير في نموذج الأعمال المستخدم لإدارة تلك الموجودات. وتتم إعادة التصنيف اعتباراً من بداية فترة التقرير اللاحقة لحصول التغيير. ومن غير المتوقع تكرار مثل هذه التغييرات بدرجة كبيرة.

إلغاء الاعتراف

يتم إلغاء الاعتراف بالموجودات المالية (كلياً أو جزئياً) عندما: تنتهي الحقوق التعاقدية في استلام التدفقات النقدية من الموجودات المالية، أو عندما تحول المجموعة حقها في استلام التدفقات النقدية من الموجودات المالية، وذلك في إحدى الحالتين التاليتين: (أ) إذا تم تحويل جميع المخاطر والعوائد الخاصة بملكية الموجودات المالية، أو (ب) عندما لا يتم تحويل جميع المخاطر والعوائد للموجودات المالية أو لا يتم الاحتفاظ بها، ولكن تم تحويل السيطرة على الموجودات المالية. عندما تحتفظ المجموعة بالسيطرة، فيجب عليها الاستمرار في إدراج الموجودات المالية بحدود نسبة مشاركتها في الموجودات المالية.

أدوات دين بالتكلفة المطفأة

تقاس الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة إذا كانت تتوافق مع الشرطين التاليين:

- الاحتفاظ بالأصل ضمن نموذج الأعمال الذي يهدف إلى تملك الأصل للحصول على تدفقات نقدية تعاقدية.
- الشروط التعاقدية للموجودات المالية تظهر تواريخ محددة للتدفقات النقدية والتي تتضمن مدفوعات أصل المبلغ والفائدة فقط على أصل المبلغ المتبقي.

أدوات الدين التي تم قياسها بالتكلفة المطفأة تقاس لاحقاً بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة العائد الفعلي المعدلة بخسائر انخفاض القيمة، إن وجدت. يتم الاعتراف بإيرادات الفوائد وأرباح وخسائر فروقات عملة أجنبية والانخفاض في القيمة في بيان الأرباح أو الخسائر المجموع. ويتم الاعتراف بالأرباح والخسائر في بيان الأرباح أو الخسائر المجموع عند إلغاء الاعتراف بالأصل أو تعديله أو انخفاض قيمته.

التكلفة المطفأة وطريقة الفائدة الفعلية

طريقة الفائدة الفعلية هي الطريقة لاحتساب التكلفة المطفأة لأداة الدين وتخصيص إيرادات الفوائد على الفترة ذات الصلة.

التكلفة المطفأة للموجودات المالية هي قيمة الموجودات المالية عند الاعتراف المبدئي مخصوماً منها المبالغ المستلمة من أصل المبلغ بالإضافة إلى الإطفاء التراكمي باستخدام طريقة الفائدة الفعلية للفروقات بين المبلغ المبدئي ومبلغ الاستحقاق، المعدلة بمخصص الخسائر. إن القيمة الدفترية الإجمالية للموجودات المالية هي التكلفة المطفأة للموجودات المالية قبل التعديل لمخصص الخسائر.

إن النقد والأرصدة لدى البنوك والمدينين التجاريين تصنف كأدوات دين بالتكلفة المطفأة.

مدينون تجاريون

يمثل المدينون المبالغ المستحقة من العملاء عن بيع بضائع، أو خدمات منجزة ضمن النشاط الاعتيادي، ويتم الاعتراف مبدئياً بالمدينين بالقيمة العادلة وتقاس فيما بعد بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية ناقصاً مخصص خسائر الائتمان المتوقعة.

أدوات الملكية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل

عند الاعتراف المبدئي، يجوز للمجموعة أن تقرر تصنيف بعض من أدوات الملكية دون الرجوع في ذلك بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر عندما لا يحتفظ بها لغرض المتاجرة أو مقابل محتمل ناشئ عن دمج الأعمال. يتحدد ذلك التصنيف لكل أداة على حدة.

الاستثمارات في أدوات الملكية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر تقاس لاحقاً بالقيمة العادلة. يتم الاعتراف بالتغيرات في القيمة العادلة بما في ذلك الجزء الخاص بالعملات الأجنبية في الدخل الشامل الآخر ويتم عرضها في التغيرات المتراكمة في القيمة العادلة ضمن حقوق الملكية. يتم تحويل الأرباح والخسائر المتراكمة المعترف بها سابقاً في الدخل الشامل الآخر إلى الأرباح المرحلة عند إلغاء الاعتراف. إن الأرباح والخسائر الناتجة من أدوات الملكية تلك لا يعاد تصنيفها إلى بيان الأرباح أو الخسائر المجمع. يتم الاعتراف بتوزيعات الأرباح في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع عند ثبوت الحق في تلك التوزيعات، إلا عندما تستفيد المجموعة من تلك المحصلات كاسترداد لجزء من تكلفة الأداة، وفي هذه الحالة تسجل تلك الأرباح في الدخل الشامل الآخر. لا تخضع أدوات الملكية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر لتقييم انخفاض القيمة. وعند استبعادها، يعاد تبويب الأرباح أو الخسائر من التغيرات المتراكمة في القيمة العادلة إلى الأرباح المرحلة في بيان التغيرات في حقوق الملكية المجمع.

تصنف المجموعة استثماراتها في أدوات الملكية المدرجة وغير المدرجة ضمن الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر في بيان المركز المالي المجمع.

موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر

يتم قياس الموجودات المالية التي لا تستوفي شروط القياس بالتكلفة المطفأة أو من خلال الدخل الشامل الآخر بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر. على وجه التحديد:

- يتم تصنيف الاستثمارات في أدوات الملكية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر عند الاعتراف المبدئي.
- يتم تصنيف أدوات الدين التي لا تستوفي شروط التكلفة المطفأة أو شروط القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر. بالإضافة إلى ذلك، قد يتم تصنيف أدوات الدين المستوفية إما شروط التكلفة المطفأة أو شروط القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر أو بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر عند الاعتراف المبدئي إذا كان هذا التصنيف يلغي أو يقلل بشكل جوهري عدم تطابق في القياس أو الاعتراف ("عدم تطابق المحاسبي") الذي قد ينشأ من قياس الموجودات أو المطلوبات أو الاعتراف بالأرباح والخسائر عليهم على أسس مختلفة. لم تصنف المجموعة أي أدوات دين بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

تسجل التغيرات في القيمة العادلة، الأرباح الناتجة من الاستبعاد، إيرادات الفوائد وتوزيعات الأرباح في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع وفقاً لشروط العقد أو عندما يثبت الحق في استلام مبلغ الأرباح.

تصنف المجموعة استثماراتها في أدوات الملكية المدرجة ضمن بند الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر في بيان المركز المالي المجمع.

2. انخفاض قيمة الموجودات المالية

تعترف المجموعة بمخصص للخسائر الائتمانية المتوقعة لجميع الموجودات المالية غير المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر أدوات الملكية.

تستند الخسائر الائتمانية المتوقعة إلى الفرق بين التدفقات النقدية التعاقدية المستحقة وفقاً للعقد وكافة التدفقات النقدية التي تتوقع المجموعة استلامها. ويتم خصم العجز بنسبة تقريبية إلى معدل الفائدة الفعلية الأصلي على ذلك الأصل. تشمل التدفقات النقدية المتوقعة التدفقات النقدية من بيع الضمانات المحتفظ بها أو التحسينات الائتمانية الأخرى التي تعتبر جزءاً من الشروط التعاقدية.

بالنسبة لأرصدة الأطراف ذات الصلة والقروض بين شركات المجموعة، تطبق المجموعة الأسلوب المستقبلي حيث لم يعد الاعتراف بالخسائر الائتمانية يعتمد على تحديد المجموعة في البداية لحدث خسائر الائتمان. وبدلاً من ذلك، تأخذ المجموعة في الاعتبار نطاق أكبر من المعلومات عند تقييم مخاطر الائتمان وقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة بما في ذلك الأحداث الماضية، الظروف الحالية، التوقعات المعقولة والممكن إثباتها والتي تؤثر على القدرة المتوقعة على تحصيل التدفقات النقدية المستقبلية لأداة الدين.

لتطبيق الأسلوب المستقبلي، تطبق المجموعة تقييم من ثلاث مراحل لقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة كما يلي:

- المرحلة الأولى – الأدوات المالية التي لم تتراجع قيمتها بصورة كبيرة بالنسبة لجودتها الائتمانية منذ الاعتراف المبدئي أو المصنفة ذات مخاطر ائتمانية منخفضة.
- المرحلة الثانية (عدم انخفاض قيمة الائتمان) – الأدوات المالية التي تراجعت قيمتها بصورة كبيرة من حيث جودتها الائتمانية منذ الاعتراف المبدئي ومخاطرها الائتمانية غير منخفضة.
- المرحلة الثالثة (انخفاض قيمة الائتمان) – الموجودات المالية التي لها دليل موضوعي على انخفاض القيمة في تاريخ البيانات المالية والمحدد أن قيمتها قد انخفضت عندما يكون لحدث أو أكثر أثر سلبي على التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة.

يتم الاعتراف بـ "الخسائر الائتمانية المتوقعة لفترة 12 شهراً" للمرحلة الأولى مع الاعتراف بـ "الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى أعمار الائتمان للموجودات المالية" للمرحلة الثانية.

يحدد قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة عن طريق تقدير الاحتمال المرجح لخسائر الائتمان على مدى العمر المتوقع للأداة المالية. يتم خصم خسائر الائتمان المتوقعة والتي تم قياسها بالتكلفة المطفأة من إجمالي القيمة الدفترية للموجودات، وتحمل على بيان الأرباح أو الخسائر المجموع.

بالنسبة للمدينين التجاريين والمدينين الآخرين، طبقت المجموعة الأسلوب المبسط للمعيار واحتسبت الخسائر الائتمانية المتوقعة استناداً إلى الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى أعمار الموجودات المالية. وعليه، لا تقوم المجموعة بمتابعة التغيرات في مخاطر الائتمان ولكن تقوم بتقييم الانخفاض في القيمة على أساس مجمع. أنشأت المجموعة مصفوفة مخصصات تستند إلى السجل السابق لخسائر الائتمان، ومعدلة بالعوامل المستقبلية المحددة للمدينين والبيئة الاقتصادية. يتم تقسيم الانكشافات للمخاطر على أساس الخصائص الائتمانية مثل درجة مخاطر الائتمان، المنطقة الجغرافية، قطاع الأعمال، حالة التسرر وعمر العلاقة، أيهما ينطبق.

(ب) المطلوبات المالية

يتم الاعتراف المبدئي بجميع المطلوبات المالية بالقيمة العادلة، وفي حالة القروض، والدائنون تخضع تكاليف المعاملة المتعلقة بها بشكل مباشر. يتم قياس جميع المطلوبات المالية لاحقاً بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر أو بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة سعر الفائدة الفعلية.

مطلوبات مالية بالتكلفة المطفأة

يتم قياس المطلوبات المالية غير المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر لاحقاً بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية.

(1) الدائنون

يتمثل الدائنون في الدائنين التجاريين والدائنين الآخرين. يمثل بند الدائنين التجاريين الالتزام لسداد قيمة بضائع أو خدمات تم شراؤها ضمن النشاط الاعتيادي من الموردين. يتم إدراج الدائنين التجاريين مبدئياً بالقيمة العادلة ونقاس لاحقاً بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلية. يتم تصنيف الدائنون كمطلوبات متداولة إذا كان السداد يستحق خلال سنة أو أقل (أو ضمن الدورة التشغيلية الطبيعية للنشاط أيهما أطول). وبخلاف ذلك، يتم تصنيفها كمطلوبات غير متداولة.

(2) القروض

يتم إدراج القروض مبدئياً بالقيمة العادلة بعد خصم التكاليف المتكبدة للمعاملة. ولاحقاً يتم إدراج القروض بالتكلفة المطفأة، ويتم احتساب الفروقات بين المبلغ المحصل (بالصافي بعد خصم تكلفة العملية) والقيمة المستردة في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع خلال فترة الاقتراض باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلية.

يتم الاعتراف بالرسوم المدفوعة للحصول على القروض ضمن تكاليف عمليات القروض إلى الحد الذي يحتمل على أساسه سحب كل أو بعض هذه التسهيلات. في هذه الحالة، يتم تأجيل هذه المصاريف حتى يتم سحب القروض. عندما لا يوجد أي دليل على أن بعض أو كل القروض سيتم سحبها، فإن هذه المصاريف يتم رسملتها كمدفوعات مقدمة لخدمات السيولة ويتم إطفائها على فترة القروض المتعلقة بها.

يتم إلغاء الاعتراف بالمطلوبات المالية عند الوفاء بها أو إلغائها أو تقادم الالتزام مقابل تلك المطلوبات. عندما يتم استبدال المطلوبات المالية الحالية بأخرى من نفس المقرض بشروط مختلفة جوهرياً أو تعديل شروط المطلوبات المالية الحالية بشكل جوهري. يتم معاملة الاستبدال أو التعديل كإلغاء اعتراف لأصل الالتزام والاعتراف بالتزام جديد، ويتم إدراج الفرق بين القيمة الدفترية ذات الصلة في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع. إذا لم يكن التعديل جوهرياً، يتم الاعتراف بالفرق: (1) القيمة الدفترية للمطلوبات قبل التعديل؛ و (2) القيمة الحالية للتدفقات النقدية بعد التعديل في الأرباح أو الخسائر كإرباح أو خسائر التعديل ضمن أرباح وخسائر أخرى.

(ج) مقاصة الموجودات والمطلوبات المالية

يتم مقاصة الموجودات والمطلوبات المالية ويتم إدراج صافي المبلغ في بيان المركز المالي المجمع فقط إذا كان هناك حق قانوني واجب النفاذ حالياً لمقاصة المبالغ المعترف بها وهناك نية للتسوية على أساس الصافي أو لتسجيل الموجودات وتسوية المطلوبات في وقت واحد.

(د) مخزون

يقيم المخزون على أساس التكلفة أو صافي القيمة البيعية الممكن تحقيقها أيهما أقل، بعد تكوين مخصص لأية بنود متقادمة أو بطيئة الحركة. تتضمن التكلفة المواد المباشرة وأجور العمالة المباشرة وكذلك المصاريف غير المباشرة المتكبدة لجعل المخزون في موقعه وحالته الحالية.

يتم تحديد تكلفة المخزون وفقاً لما يلي:

- مخزون المواد الخام وقطع الغيار على أساس المتوسط المرجح.
- في حالة المخزون الصناعي والمخزون تحت التصنيع، تتضمن التكلفة حصة مناسبة من نفقات الإنتاج العامة على أساس الطاقة الإنتاجية العادية.
- الإنتاج التام بالتكلفة الصناعية أو صافي القيمة البيعية الممكن تحقيقها أيهما أقل.

إن صافي القيمة البيعية الممكن تحقيقها هو السعر المقدّر للبيع من خلال النشاط الاعتيادي مخصوصاً منه تكاليف الإنجاز والمصاريف البيعية. يتم شطب بنود المخزون المتقادمة وبطيئة الحركة بناءً على الاستخدام المستقبلي المتوقع وصافي القيمة البيعية الممكن تحقيقها.

(هـ) ممتلكات وعقارات ومعدات

تتضمن التكلفة المبدئية للممتلكات والعقارات والمعدات سعر الشراء وأي تكاليف مباشرة مرتبطة بإيصال تلك الموجودات إلى موقع التشغيل وجعلها جاهزة للتشغيل. يتم عادة إدراج المصاريف المتكبدة بعد تشغيل الممتلكات والعقارات والمعدات، مثل الإصلاحات والصيانة والفحص في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع في الفترة التي يتم تكبد هذه المصاريف فيها. في الحالات التي يظهر فيها بوضوح أن المصاريف قد أدت إلى زيادة في المنافع الاقتصادية المستقبلية المتوقعة الحصول عليها من استخدام إحدى الممتلكات والعقارات والمعدات إلى حد أعلى من معيار الأداء المحدد أساساً، فإنه يتم رسملة هذه المصاريف كتكلفة إضافية على الممتلكات والعقارات والمعدات. تتم رسملة المصاريف المتكبدة لاستبدال جزء من أحد بنود الممتلكات والعقارات والمعدات التي يتم المحاسبة عنها بشكل منفصل ويتم شطب القيمة الدفترية للجزء المستبدل.

تظهر الممتلكات والعقارات والمعدات بالتكلفة ناقصاً الاستهلاك المتراكم وخسائر الانخفاض في القيمة. عند بيع أو إنهاء خدمة الموجودات، يتم استبعاد تكلفتها واستهلاكها المتراكم من الحسابات ويدرج أي ربح أو خسارة ناتجة عن استبعادها في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع للفترة. يتم مراجعة القيمة الدفترية للممتلكات والعقارات والمعدات لتحديد الانخفاض في القيمة عندما تشير الأحداث أو تغيرات الظروف إلى أن القيمة الدفترية قد لا تكون قابلة للاسترداد. في حالة وجود مثل هذه المؤشرات وعندما تزيد القيمة الدفترية عن القيمة القابلة للاسترداد المقدرة، يتم تخفيض الموجودات إلى قيمتها القابلة للاسترداد والتي تمثل القيمة العادلة ناقصاً تكاليف البيع أو القيمة المستخدمة، أيهما أعلى.

تعترف المجموعة بأصول حق الاستخدام في تاريخ بداية عقد الإيجار (أي التاريخ الذي تصبح به الموجودات محل العقد متاحة للاستخدام). وتقاس أصول حق الاستخدام بالتكلفة ناقصاً أي إطفاء متراكم وخسائر انخفاض القيمة المعدلة لأي عمليات إعادة قياس لمطلوبات عقد الإيجار. تتضمن تكلفة أصول حق الاستخدام قيمة مطلوبات عقد الإيجار المعترف بها والتكاليف المباشرة المبدئية المتكبدة ودفعات عقد الإيجار المسددة في أو قبل تاريخ بداية عقد الإيجار ناقصاً أي حوافز إيجار مستلمة. إذا لم تتأكد المجموعة بصورة معقولة من حصولها على ملكية الموجودات المستأجرة في نهاية مدة عقد الإيجار، يتم إطفاء أصول حق الاستخدام المعترف بها على أساس القسط الثابت خلال العمر الإنتاجي المقدر للموجودات أو مدة عقد الإيجار، أيهما أقرب. تتعرض أصول حق الاستخدام لانخفاض في القيمة.

لا يتم استهلاك الأراضي. يتم احتساب الاستهلاك والإطفاء بطريقة القسط الثابت على مدى الأعمار الإنتاجية المتوقعة لبنود الممتلكات والعقارات والمعدات كما يلي:

فئة الموجودات	سنوات
مباني	20
آلات ومعدات	10 – 5
سيارات	5
أثاث وأجهزة حاسب آلي	5 – 3
أصول حق الاستخدام (مكاتب)	5

يتم إدراج الأعمال الرأسمالية تحت التنفيذ بالتكلفة. بعد الاكتمال تحول الأعمال الرأسمالية تحت التنفيذ إلى الفئة المناسبة من الممتلكات والعقارات والمعدات.

يتم مراجعة العمر الإنتاجي وطريقة الاستهلاك دورياً للتأكد من أن طريقة وفترة الاستهلاك تتفقان مع نمط المنافع الاقتصادية المتوقعة من بنود الممتلكات والعقارات والمعدات.

يتم إلغاء الاعتراف ببنود الممتلكات والعقارات والمعدات عند استبعادها أو عند انتفاء وجود منفعة اقتصادية متوقعة من الاستعمال المستمر لتلك الموجودات.

و) انخفاض قيمة الموجودات غير المالية

في نهاية الفترة المالية، تقوم المجموعة بمراجعة القيم الدفترية للموجودات لتحديد فيما إذا كان هناك دليل على وجود خسائر من الانخفاض في قيمة تلك الموجودات. إذا كان يوجد دليل على الانخفاض، يتم تقدير القيمة القابلة للاسترداد للموجودات لاحتساب خسائر الانخفاض في القيمة، (إن وجدت). إذا لم يكن من الممكن تقدير القيمة القابلة للاسترداد لأصل منفرد، يجب على المجموعة تقدير القيمة القابلة للاسترداد لوحدة توليد النقد التي ينتمي إليها الأصل. إن القيمة القابلة للاسترداد هي القيمة العادلة ناقصاً تكاليف البيع أو القيمة المستخدمة، أيهما أعلى. يتم تقدير القيمة المستخدمة للأصل من خلال خصم التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة مقابل القيمة الحالية لها بتطبيق سعر الخصم المناسب ويجب أن يعكس سعر الخصم تقديرات السوق الحالية للقيمة الزمنية للنقد والمخاطر المتعلقة بالأصل.

إذا كانت القيمة القابلة للاسترداد المقدرة للأصل (أو وحدة توليد النقد) أقل من القيمة الدفترية للأصل، فإنه يجب تخفيض القيمة الدفترية للأصل (أو وحدة توليد النقد) إلى القيمة القابلة للاسترداد.

يجب الاعتراف بخسارة الانخفاض في القيمة مباشرة في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع، إلا إذا كانت القيمة الدفترية للأصل معاد تقييمها وفي هذه الحالة يجب معالجة خسارة انخفاض قيمة الأصل كانخفاض إعادة تقييم.

عند عكس خسارة الانخفاض في القيمة لاحقاً، تزداد القيمة الدفترية للأصل (أو وحدة توليد النقد) إلى القيمة التقديرية المعدلة القابلة للاسترداد، يجب ألا يزيد المبلغ الدفترى بسبب عكس خسارة انخفاض القيمة عن المبلغ الدفترى الذي كان سيحدد لو أنه لم يتم الاعتراف بأية خسارة من انخفاض قيمة الأصل (أو وحدة توليد النقد) خلال السنوات السابقة. يجب الاعتراف بعكس خسارة الانخفاض في القيمة مباشرة في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع إلا إذا كانت القيمة الدفترية للأصل معاد تقييمها وفي هذه الحالة يجب معالجة عكس خسائر الانخفاض في القيمة كزيادة في إعادة التقييم.

ز) مخصص مكافأة نهاية الخدمة

يتم احتساب مخصص مكافأة نهاية الخدمة للموظفين طبقاً لقانون العمل الكويتي في القطاع الأهلي وعقود الموظفين وقوانين العمل المعمول بها في الدول التي تزاو الشركات التابعة نشاطها بها. إن هذا الالتزام غير الممول يمثل المبلغ المستحق لكل موظف، فيما لو تم إنهاء خدماته في نهاية الفترة المالية، والذي يقارب القيمة الحالية لهذا الالتزام النهائي.

ح) مخصصات

يتم الاعتراف بالمخصص فقط عندما يكون على المجموعة التزام قانوني حالي أو محتمل، نتيجة لحدث سابق يكون من المرجح معه أن يتطلب ذلك تدفقاً صادراً للموارد الاقتصادية لتسوية الالتزام، مع إمكانية إجراء تقدير موثوق لمبلغ الالتزام. يتم مراجعة المخصصات في نهاية كل فترة مالية ويتم تعديلها لإظهار أفضل تقدير ممكن. عندما يكون تأثير القيمة الزمنية للنقود مادياً، فيجب أن يكون المبلغ المعترف به كمخصص هو القيمة الحالية للمصاريف المتوقعة لتسوية الالتزام. لا يتم إدراج المخصصات للخسائر التشغيلية المستقبلية.

ط) التزامات عقود إيجار

تعترف المجموعة في تاريخ بداية عقد الإيجار بمطلوبات الإيجار ويتم قياسها بالقيمة الحالية لدفعات عقد الإيجار المقرر سدادها خلال فترة عقد الإيجار. تتضمن دفعات عقد الإيجار الدفعات الثابتة (تشمل دفعات ثابتة في جوهرها) ناقصاً أي حوافز إيجار مستحقة ودفعات عقد الإيجار المتغيرة تعتمد على مؤشر أو نسبة وكذلك المبالغ المتوقعة دفعها بموجب ضمانات القيمة المتبقية. كما تشتمل دفعات عقد الإيجار على سعر ممارسة خيار الشراء إذا كانت المجموعة متأكدة من ممارسة هذا الخيار بصورة معقولة ودفعات الغرامات لإنهاء عقد الإيجار إذا كانت مدة عقد الإيجار تعكس ممارسة المجموعة خيار إنهاء عقد الإيجار. يتم الاعتراف بدفعات عقد الإيجار المتغيرة والتي لا تعتمد على مؤشر أو نسبة كمصروف في الفترة التي تقع فيه الأحداث أو الظروف التي تستدعي سداد الدفعات.

عند احتساب القيمة الحالية لدفعات عقد الإيجار، تستخدم المجموعة معدل الاقتراض الإضافي في تاريخ بداية عقد الإيجار، إذا كان سعر الفائدة المتضمن في عقد الإيجار غير قابل للتحديد بشكل فوري. بعد تاريخ بداية عقد الإيجار، يتم زيادة قيمة مطلوبات عقد الإيجار لتعكس نمو الربح، بينما يتم تخفيضها مقابل دفعات عقد الإيجار المسددة. إضافة إلى ذلك، يعاد قياس القيمة الدفترية لمطلوبات عقد الإيجار، إذا طرأ تعديل أو تغيير في مدة عقد الإيجار أو تغيير في مضمون دفعات عقد التأجير الثابتة أو تغيير في التقييم الذي يتم إجراؤه لتحديد ما إذا كان سيتم شراء الموجودات محل العقد.

عقود الإيجار قصيرة الأجل وعقود إيجار الموجودات منخفضة القيمة

تطبق المجموعة إعفاء الاعتراف الخاص بعقود الإيجار قصيرة الأجل على عقود إيجار ممتلكاتها ومعداتاتها (أي عقود الإيجار التي تبلغ مدتها 12 شهراً أو أقل من تاريخ بداية العقد ولا تحتوي على خيار شراء). كما تطبق أيضاً إعفاء الاعتراف الخاصة بعقود إيجار موجوداتها ذات القيمة المنخفضة على عقود إيجار المعدات المكتبية التي تعتبر منخفضة القيمة. يتم الاعتراف بدفعات الإيجار من عقود الإيجار قصيرة الأجل وعقود إيجار الموجودات ذات القيمة منخفضة كمصروف على أساس طريقة القسط الثابت خلال مدة الإيجار.

ي) رأس المال

تصنف الأسهم العادية كحقوق ملكية. إن التكاليف الإضافية المرتبطة مباشرة بإصدار أسهم جديدة يتم عرضها ضمن حقوق الملكية مخصومة من المبالغ المحصلة.

ك) توزيعات الأرباح للمساهمين

تقوم المجموعة بالاعتراف بتوزيعات الأرباح النقدية وغير النقدية لمساهمي الشركة الأم كمطلوبات عند إقرار تلك التوزيعات نهائياً، وعندما لا يعود قرار تلك التوزيعات خاضعاً لإدارة المجموعة. يتم إقرار تلك التوزيعات عند الموافقة عليها من قبل الجمعية العمومية السنوية لمساهمي الشركة الأم. حيث يتم الاعتراف بقيمة تلك التوزيعات بحقوق الملكية.

يتم قياس التوزيعات غير النقدية بالقيمة العادلة للموجودات التي سيتم توزيعها. عند القيام بتلك التوزيعات غير النقدية، فإن الفرق بين القيمة الدفترية لذلك الالتزام والقيمة الدفترية للموجودات الموزعة يتم إدراجها في بيان الأرباح أو الخسائر. يتم الإفصاح عن توزيعات الأرباح التي تم إقرارها بعد تاريخ البيانات المالية كأحداث لاحقة لتاريخ بيان المركز المالي المجمع.

ل) أسهم خزانة

تتمثل أسهم الخزانة في أسهم الشركة الأم الخاصة التي تم إصدارها ثم إعادة شراؤها لاحقاً من قبل المجموعة ولم يتم إعادة إصدارها أو إلغائها بعد. ويتم المحاسبة عن أسهم الخزانة باستخدام طريقة التكلفة. وفقاً لطريقة التكلفة، يتم إدراج متوسط تكلفة المرجحة للأسهم المعاد شراؤها كحساب معاكس ضمن حقوق الملكية. عند إعادة إصدار هذه الأسهم يتم إدراج الأرباح في حساب منفصل غير قابل للتوزيع ضمن حقوق الملكية "احتياطي أسهم الخزانة".

ويتم تحميل أي خسائر محققة على الحساب نفسه في حدود الرصيد الدائن لذلك الحساب. ويتم تحميل الخسائر الإضافية على الأرباح المرحلة، ثم الاحتياطيات ثم علاوة الإصدار. تستخدم الأرباح المحققة لاحقاً عن بيع أسهم الخزانة لمقابلة الخسائر المسجلة سابقاً في علاوة الإصدار، ثم الاحتياطيات ثم الأرباح المرحلة ثم احتياطي أسهم الخزانة على التوالي. لا يتم دفع أي توزيعات نقدية عن أسهم الخزانة. إن إصدار أسهم المنحة يؤدي إلى زيادة عدد أسهم الخزانة بشكل نسبي وتخفيض متوسط تكلفة السهم دون أن يؤثر على إجمالي تكلفة أسهم الخزانة.

عند شراء أي شركة في المجموعة حصة في ملكية رأس مال الشركة الأم (أسهم الخزانة)، يتم خصم المبلغ المدفوع متضمناً التكاليف الإضافية المتعلقة مباشرة بأسهم الخزانة من حقوق الملكية الخاصة بمساهمي الشركة الأم إلى أن يتم إلغاء الأسهم أو إعادة إصدارها. في حال إعادة إصدار الأسهم لاحقاً، يتم إضافة أي مبلغ مستلم بالصفاء بعد خصم التكاليف الإضافية المباشرة للعملية في حقوق الملكية الخاصة بمساهمي الشركة الأم.

(م) معلومات القطاع

إن القطاع هو جزء منفصل من المجموعة يعمل في أنشطة الأعمال التي ينتج عنها اكتساب إيرادات أو تكبد مصاريف. يتم الإفصاح عن القطاعات التشغيلية على أساس التقارير الداخلية التي يتم مراجعتها من قبل متخذ القرار التشغيلي الرئيسي. إن متخذ القرار التشغيلي الرئيسي هو الشخص المسؤول عن توزيع الموارد وتقييم الأداء واتخاذ القرارات الإستراتيجية حول القطاعات التشغيلية.

(ن) إيرادات العقود المبرمة مع العملاء

يتم الاعتراف بإيرادات العقود المبرمة مع العملاء عند نقل سيطرة البضائع أو الخدمات إلى العميل بمبلغ يعكس المقابل الذي تتوقع المجموعة استحقاقه مقابل تلك البضائع أو الخدمات. استنتجت المجموعة بشكل عام أنها الطرف الرئيسي في ترتيبات عقود إيراداتها، لأنها تسيطر عادة على البضائع أو الخدمات قبل نقل السيطرة إلى العميل.

تطبق المجموعة نموذجاً من خمس خطوات على النحو التالي لحساب الإيرادات الناتجة عن العقود:

- الخطوة الأولى: تحديد العقد مع العميل - يُعرف العقد بأنه اتفاق بين طرفين أو أكثر ينشئ حقوقاً والتزامات واجبة النفاذ ويحدد المعايير الخاصة بكل عقد يجب الوفاء به.
- الخطوة الثانية: تحديد الالتزامات التعاقدية في العقد - إن الالتزام التعاقدي هو وعد في العقد مع العميل لبيع البضائع أو تأدية الخدمات إلى العميل.
- الخطوة الثالثة: تحديد سعر المعاملة - سعر المعاملة هو المقابل الذي تتوقع المجموعة استحقاقه لبيع البضائع أو تأدية الخدمات إلى العميل المتفق عليها، باستثناء المبالغ المحصلة نيابة عن أطراف خارج التعاقد.
- الخطوة الرابعة: توزيع سعر المعاملة على الالتزامات التعاقدية في العقد - بالنسبة للعقد الذي يحتوي على أكثر من التزام تعاقدية، ستقوم المجموعة بتخصيص سعر المعاملة لكل التزام تعاقدية في حدود المبلغ الذي يمثل مبلغ المقابل الذي تتوقع المجموعة استحقاقه نظير تلبية ذلك الالتزام التعاقدية.
- الخطوة الخامسة: الاعتراف بالإيراد عندما (أو كما) تفي المنشأة بالالتزامات التعاقدية.

تقوم المجموعة بممارسة بعض الآراء، مع الأخذ في الاعتبار كافة الحقائق والظروف ذات الصلة عند تطبيق كل خطوة من خطوات النموذج على العقود مع عملائها.

تعترف المجموعة بالإيرادات إما في وقت محدد أو على مدى فترة من الوقت، عندما (أو كلما) تقوم المجموعة بتلبية الالتزامات التعاقدية عن طريق بيع البضاعة أو تأدية الخدمات المتفق عليها لعملائها. وتقوم المجموعة بنقل السيطرة على البضاعة أو الخدمات على مدى فترة من الوقت (وليس في وقت محدد) وذلك عند استيفاء أي من المعايير التالية:

- أن يتلقى العميل المنافع التي يقدمها أداء المنشأة ويستهلكها في الوقت نفسه حالما قامت المنشأة بالأداء.
- أداء المجموعة ينشئ أو يحسن الأصل (على سبيل المثال، الأعمال قيد التنفيذ) الذي يسيطر عليه العميل عند تشييد الأصل أو تحسينه.
- أداء المجموعة لا ينشئ أي أصل له استخدام بديل للمنشأة، وللمنشأة حق واجب النفاذ في الدفعات مقابل الأداء المكتمل حتى تاريخه.

تنقل السيطرة في وقت محدد إذا لم تتحقق أي من المعايير اللازمة لنقل البضاعة أو الخدمة على مدى فترة من الوقت. تأخذ المجموعة العوامل التالية في الاعتبار سواء تم تحويل السيطرة أم لم يتم:

- أن يكون للمجموعة حق حالي في الدفعات مقابل الأصل.
- أن يكون للعميل حق قانوني في الأصل.
- أن تقوم المجموعة بتحويل الحيازة المادية للأصل.
- أن يمتلك العميل المخاطر والمنافع الهامة لملكية الأصل.
- أن يقبل العميل الأصل.

تعترف المجموعة بمطلوبات العقود للمقابل المستلم والمتعلقة بالالتزامات التعاقدية التي لم يتم تلبيةها، وتدرج هذه المبالغ مثل المطلوبات الأخرى في بيان المركز المالي المجموع. وبالمثل، إذا قامت المجموعة بتلبية الالتزامات التعاقدية قبل استلام المقابل، فإنها تعترف إما بموجودات العقد أو مدينين في بيان المركز المالي المجموع وفقاً لما إذا كانت هناك معايير غير مرور الوقت قبل استحقاق المقابل.

يتم رسملة التكاليف الإضافية للحصول على العقد مع العميل عند تكبدها حيث تتوقع المجموعة استرداد هذه التكاليف، ولا يتم تكبد تلك التكاليف إذا لم يتم الحصول على العقد. يتم تسجيل عمولات المبيعات المتكبدة من قبل المجموعة كمصروف إذا كانت فترة إطفاء تلك التكاليف أقل من سنة.

تنشأ مصادر إيرادات المجموعة من الأنشطة التالية:

(1) مبيعات بضاعة

تمثل المبيعات مجموع قيمة الفواتير الصادرة للبضاعة المباعة خلال السنة. يتم تحقق الإيرادات من بيع البضائع عند قيام المجموعة بتحويل السيطرة على البضائع للعميل. بالنسبة للمبيعات المستقلة التي ليست معدلة من قبل المجموعة أو لا تخضع لخدمات متكاملة جوهرية، يتم تحويل السيطرة في الوقت الذي يتسلم فيه العميل البضاعة دون نزاع. ويتم التسليم عندما يتم شحن البضاعة إلى موقع محدد، والتي تم شراؤها سابقاً من قبل العميل، كما يتم تحويل مخاطر التقادم والخسارة إلى العميل، وإما أن يقبلها العميل وفقاً لعقد البيع أو يتم تجاوز شروط القبول أو أن يكون لدى المجموعة دليل موضوعي على تلبية كافية شروط القبول.

إن صافي إيرادات مبيعات المجموعة ناتجة من أنشطتها في القطاع الصناعي في جمهورية مصر العربية ويتم تحويلها على مدى فترة من الوقت.

(2) إيرادات أخرى

يتم تحقق الإيرادات الأخرى على أساس مبدأ الاستحقاق.

(س) تكاليف الاقتراض

إن تكاليف الاقتراض المتعلقة مباشرة بتملك أو إنشاء أو إنتاج الموجودات المستوفاة لشروط رسملة تكاليف الاقتراض، وهي الموجودات التي تتطلب وقتاً زمنياً طويلاً لتصبح جاهزة للاستخدام للغرض المقصود أو البيع، يتم إضافتها لتكلفة تلك الموجودات حتى تصبح جاهزة بشكل جوهري للاستخدام أو البيع. إن إيرادات الاستثمارات المحصلة من الاستثمار المؤقت لقروض محددة والمستثمرة خلال فترة عدم استغلالها للصرف على الموجودات المستوفاة للشروط يتم خصمها من تكاليف الاقتراض القابلة للرسملة.

يتم إدراج كافة تكاليف الاقتراض الأخرى في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع في الفترة التي يتم تكبدها فيها. إن تكاليف الاقتراض تشمل الفوائد والتكاليف الأخرى التي تكبدها المنشأة فيما يتعلق باقتراض الأموال.

(ع) عملات أجنبية

تقيد المعاملات التي تتم بالعملات الأجنبية بالدينار الكويتي وفقاً لأسعار الصرف السائدة بتاريخ هذه المعاملات. ويتم إعادة تحويل الموجودات والمطلوبات النقدية بالعملات الأجنبية بتاريخ نهاية الفترة المالية إلى الدينار الكويتي وفقاً لأسعار الصرف السائدة بذلك التاريخ. أما البنود غير النقدية بالعملات الأجنبية المدرجة بالقيمة العادلة فيتم إعادة تحويلها وفقاً لأسعار الصرف السائدة في تاريخ تحديد قيمتها العادلة. إن البنود غير النقدية بالعملات الأجنبية المدرجة على أساس التكلفة التاريخية لا يعاد تحويلها.

تدرج فروق التحويل الناتجة من تسويات البنود النقدية ومن إعادة تحويل البنود النقدية في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع للفترة. أما فروق التحويل الناتجة من البنود غير النقدية كأدوات مالية والمصنفة كموجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر فتدرج ضمن أرباح أو خسائر التغير في القيمة العادلة. إن فروق التحويل الناتجة من البنود غير النقدية كأدوات الملكية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر يتم إدراجها ضمن "احتياطي القيمة العادلة" في الدخل الشامل الآخر.

يتم تحويل الموجودات والمطلوبات للشركات التابعة الأجنبية إلى الدينار الكويتي وفقاً لأسعار الصرف السائدة بتاريخ نهاية الفترة المالية. يتم تحويل نتائج أعمال الشركات التابعة إلى الدينار الكويتي وفقاً لأسعار صرف مساوية تقريباً لأسعار الصرف السائدة في تاريخ هذه المعاملات. ويتم إدراج فروق سعر صرف العملات الأجنبية الناتجة من التحويل مباشرة ضمن الدخل الشامل الآخر. ويتم إدراج هذه الفروق في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع خلال الفترة التي تم استبعاد العمليات الأجنبية فيها.

(ف) العمليات غير المستمرة

تمثل العمليات غير المستمرة مكونات من المجموعة تم استبعادها أو تم تصنيفها على أنها محتفظ به لغرض البيع/التوزيع، والتي:

- تمثل نشاط جوهري أو قطاع جغرافي منفصل.
- هي عبارة شركة تابعة مقتناة أساساً لغرض إعادة البيع.
- يشمل هذا المكون عمليات وتدفقات نقدية والتي يمكن تمييزها بشكل واضح، من الناحية التشغيلية ولأغراض التقرير المالي عن بقية المجموعة. بمعنى آخر، سيكون أحد مكونات المنشأة عبارة عن وحدة توليد نقد أو مجموعة وحدات توليد نقد عندما يكون محتفظ بها لغرض الاستخدام.

يتم تصنيف تلك العمليات كعمليات غير مستمرة عند البيع أو عند تحقق شروط التصنيف كعمليات غير مستمرة، أيهما يحدث أولاً.

يتم إدراج الإيرادات والمصروفات المتعلقة بالعمليات غير المستمرة بشكل منفصل عن الإيرادات والمصروفات المتعلقة بالعمليات المستمرة في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع وذلك حتى مستوى الربحية للفترة المنتهية في تاريخ البيانات المالية وكذلك الفترات المقارنة، حتى وإن احتفظت المجموعة بحصة غير مهيمنة في الشركة التابعة بعد البيع. حيث يتم إدراج الربح أو الخسارة كبد مستقل ضمن بيان الأرباح أو الخسائر المجمع.

(ص) ضريبة دعم العمالة الوطنية

يتم احتساب ضريبة دعم العمالة الوطنية بواقع 2.5% من الربح الخاص بمساهمي الشركة الأم قبل خصم حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي وضريبة دعم العمالة الوطنية وحصة الزكاة ومكافأة أعضاء مجلس الإدارة وبعد استبعاد توزيعات الأرباح النقدية المستلمة من الشركات المدرجة في بورصة الكويت، وذلك طبقاً للقانون رقم 19 لسنة 2000 والقرار الوزاري رقم 24 لسنة 2006 والقواعد التنفيذية المنفذة له. لم يتم احتساب ضريبة دعم العمالة الوطنية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023 لعدم وجود ربح ضريبي تحتسب الضريبة على أساسه.

(ق) حصة الزكاة

يتم احتساب الزكاة بواقع 1% من الربح الخاص بمساهمي الشركة الأم قبل احتساب حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي، ضريبة دعم العمالة الوطنية، حصة الزكاة ومكافأة أعضاء مجلس الإدارة وبعد استبعاد حصة الشركة في أرباح الشركات المساهمة الكويتية التابعة وكذلك حصة الزكاة المدفوعة من الشركات المساهمة الكويتية التابعة وتوزيعات الأرباح النقدية المستلمة من الشركات المساهمة الكويتية، وذلك طبقاً للقانون رقم 46 لسنة 2006 والقرار الوزاري رقم 58 لسنة 2007 والقواعد التنفيذية المنفذة له. لم يتم احتساب حصة الزكاة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023 لعدم وجود ربح مالي تحتسب حصة الزكاة على أساسه.

(ر) الأحداث المحتملة

لا يتم إدراج المطلوبات المحتملة ضمن البيانات المالية المجمعة إلا عندما يكون استخدام موارد اقتصادية لسداد التزام قانوني حالي أو متوقع نتيجة أحداث سابقة مرجحاً مع إمكانية تقدير المبلغ المتوقع سداًه بصورة كبيرة. وبخلاف ذلك، يتم الإفصاح عن المطلوبات المحتملة ما لم يكن احتمال تحقيق خسائر اقتصادية مستبعداً.

لا يتم إدراج الموجودات المحتملة ضمن البيانات المالية المجمعة، بل يتم الإفصاح عنها عندما يكون تحقيق منافع اقتصادية نتيجة أحداث سابقة مرجحاً.

(ش) الآراء والتقديرات المحاسبية الهامة

تقوم المجموعة بإبداء الآراء وعمل التقديرات والافتراضات التي تتعلق بأسباب مستقبلية. إن إعداد البيانات المالية المجمعة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية يتطلب من الإدارة إبداء الرأي والقيام بتقديرات وافتراضات تؤثر على المبالغ المدرجة للموجودات والمطلوبات والإفصاح عن الموجودات والمطلوبات المحتملة بتاريخ البيانات المالية المجمعة والمبالغ المدرجة للإيرادات والمصاريف خلال السنة. وقد تختلف النتائج الفعلية عن تلك التقديرات.

الآراء

من خلال عملية تطبيق السياسات المحاسبية للمجموعة والمبينة في إيضاح رقم (2)، قامت الإدارة بإبداء الآراء التالية التي لها أثر جوهري على المبالغ المدرجة ضمن البيانات المالية المجمعة.

(1) تحقق الإيرادات

يتم تحقق الإيرادات عندما يكون هناك منافع اقتصادية محتملة للمجموعة، ويمكن قياس الإيرادات بصورة موثوق بها. إن تحديد ما إذا كان تلبية معايير الاعتراف بالإيراد وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (15) وسياسة تحقق الإيراد المبينة في إيضاح رقم 2 (ن) يتطلب آراء هامة.

(2) مخصص خسائر الائتمان المتوقعة ومخصص مخزون

إن تحديد قابلية الاسترداد للمبلغ المستحق من العملاء ورواج المخزون والعوامل المحددة لاحتساب الانخفاض في قيمة المدينين والمخزون تتضمن آراء هامة.

(3) تصنيف الموجودات المالية

عند اقتناء أصل مالي، تقرر المجموعة ما إذا كان سيتم تصنيفه "بالتكلفة المطفأة" أو "بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر" أو "بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر". يتطلب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) تقييم كافة الموجودات المالية، باستثناء أدوات الملكية والمستندات، استناداً إلى نموذج أعمال المجموعة لإدارة الموجودات ذات خصائص التدفقات النقدية للأداة. تتبع المجموعة إرشادات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) حول تصنيف موجوداتها المالية كما هو مبين في إيضاح رقم 2 (ج).

(4) الضرائب

تخضع المجموعة لضرائب الدخل في مناطق متعددة. إن تحديد مخصصات ضرائب الدخل يتطلب آراء هامة. حيث توجد العديد من المعاملات والعمليات الحسابية التي تجعل تحديد الضريبة النهائية غير مؤكد من خلال النشاط الاعتيادي.

(5) تحقق السيطرة

تراعي الإدارة عند تحديد وجود السيطرة على الشركة المستثمر فيها ما إذا كان لديها سيطرة واقعية على تلك الشركة، وذلك إذا ما كانت تملك أقل من 50% من حقوق التصويت بها. إن تحديد الأنشطة المعنية الخاصة بالشركة المستثمر فيها ومدى إمكانية قيام المجموعة باستغلال سلطتها للتأثير على العوائد المتغيرة للشركة المستثمر فيها يتطلب آراء هامة.

(6) عقود الإيجار

تشمل الآراء الهامة المطلوبة لتطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (16)، من بين أمور أخرى، ما يلي:

- تحديد ما إذا كان العقد (أو جزء من العقد) يتضمن عقد إيجار،
- تحديد ما إذا كان من المؤكد بشكل معقول أن خيار التمديد أو الإنهاء سيُمارس،
- تصنيف اتفاقيات التأجير (عندما تكون المنشأة مؤجراً)،
- تحديد ما إذا كانت المدفوعات المتغيرة ثابتة في جوهرها،
- تحديد ما إذا كانت هناك عقود إيجار متعددة في الترتيب.
- تحديد أسعار البيع لكل عنصر من العناصر المؤجرة وغير المؤجرة.

التقديرات والافتراضات

إن الافتراضات الرئيسية التي تتعلق بأسباب مستقبلية والمصادر الرئيسية الأخرى للتقديرات غير المؤكدة في نهاية فترة التقرير والتي لها مخاطر جوهرية في حدوث تعديلات مادية للقيم الدفترية للموجودات والمطلوبات خلال السنة المالية اللاحقة هي على الشكل التالي:

(1) القيمة العادلة للموجودات المالية غير المدرجة

تقوم المجموعة باحتساب القيمة العادلة للموجودات المالية التي لا تمارس نشاطها في سوق نشط عن طريق استخدام أسس التقييم. تتضمن أسس التقييم استخدام عمليات تجارية بحتة حديثة، والرجوع لأدوات مالية أخرى مشابهة، والاعتماد على تحليل للتدفقات النقدية المخصصة، واستخدام نماذج تسعير الخيارات التي تعكس ظروف المصدر المحددة. إن هذا التقييم يتطلب من المجموعة عمل تقديرات عن التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة ومعدلات الخصم والتي هي عرضة لأن تكون غير مؤكدة.

(2) الأعمار الإنتاجية للموجودات القابلة للاستهلاك

تراجع المجموعة تقديراتها للأعمار الإنتاجية للموجودات القابلة للاستهلاك في تاريخ كل بيانات مالية استناداً إلى الاستخدام المتوقع للموجودات. يتعلق عدم التأكد من هذه التقديرات بصورة أساسية بالتقدم والتغيرات في العمليات.

(3) مخصص خسائر الائتمان المتوقعة ومخصص مخزون

إن عملية تحديد مخصص خسائر الائتمان المتوقعة ومخصص المخزون تتطلب تقديرات. إن مخصص خسائر الائتمان المتوقعة يستند إلى أسلوب الخسائر الائتمانية المقدرة مستقبلاً كما هو مبين في إيضاح رقم (2-ج). يتم شطب الديون المدومة عندما يتم تحديدها. إن التكلفة الدفترية للمخزون يتم تخفيضها وإدراجها بصافي القيمة البيعية الممكن تحقيقها عندما تتلف أو تصبح متقادمة بصورة كلية أو جزئية، أو عندما تنخفض أسعار البيع. إن معايير تحديد مبلغ المخصص أو المبلغ المراد شطبه يتضمن تحاليل تقادم وتقييمات فنية وأحداث لاحقة. إن قيد المخصصات وانخفاض قيمة المدينين والمخزون يخضع لموافقة الإدارة.

(4) انخفاض قيمة الموجودات غير المالية

إن الانخفاض في القيمة يحدث عندما تتجاوز القيمة الدفترية للأصل أو وحدة توليد النقد القيمة القابلة للاسترداد. والذي يمثل القيمة العادلة ناقصاً تكاليف البيع أو القيمة المستخدمة، أيهما أعلى. إن حساب القيمة العادلة ناقصاً تكاليف البيع يتم بناء على البيانات المتاحة من معاملات البيع في معاملات تجارية بحتة لموجودات مماثلة أو أسعار السوق المتاحة ناقصاً التكاليف الإضافية اللازمة لاستبعاد الأصل. يتم تقدير القيمة المستخدمة بناء على نموذج خصم التدفقات النقدية. تنشأ تلك التدفقات النقدية من الموازنة المالية للخمس سنوات المقبلة، والتي لا تتضمن أنشطة إعادة الهيكلة التي لم تلتزم المجموعة بها بعد، أو أي استثمارات جوهرية والتي من شأنها تعزيز أداء الأصل (أو وحدة توليد النقد) في المستقبل. إن القيمة القابلة للاسترداد هي أكثر العوامل حساسية لمعدل الخصم المستخدم من خلال عملية خصم التدفقات النقدية وكذلك التدفقات النقدية المستقبلية ومعدل النمو المستخدم لأغراض الاستقراء.

(5) الضرائب

تقوم المجموعة بقيد مطلوبات عن الضرائب المتوقعة بالمناطق التي تمارس فيها أنشطتها وتقدير مدى احتمالية استحقاق ضرائب إضافية. وعندما تختلف الضريبة النهائية عن المبالغ المسجلة فعلياً، فإن تلك الفروقات ستعكس على ضريبة الدخل والضرائب المؤجلة في الفترة التي يبين فيها هذا الاختلاف. إن أية تغييرات في هذه التقديرات والافتراضات قد تؤثر على القيمة الدفترية للضرائب المؤجلة.

(6) عقود الإيجار

- إن العناصر الرئيسية لتقديرات عدم التأكد في تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (16) تتضمن ما يلي:
- تقدير مدة عقد الإيجار.
 - تحديد سعر الخصم المناسب لمدفوعات الإيجار.
 - تقييم ما إذا كانت أصول حق الاستخدام قد انخفضت قيمتها.

3. توزيعات أرباح غير نقدية والعمليات غير المستمرة

خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2022، وافقت الجمعية العامة لمساهمي الشركة الأم المنعقدة بتاريخ 29 نوفمبر 2022 على توصية مجلس الإدارة بتوزيع أرباح عينية بعدد 407,909,190 سهم والتي تمثل نسبة 40.791% من الحصة المملوكة في شركة دار الطبي القابضة ش.م.ك. (قابضة) ("شركة دار الطبي") وهي شركة تابعة للمجموعة على مساهمي الشركة الأم بالتناسب مع مساهمتهم والمقيدين بسجلات الشركة الأم في نهاية يوم الاستحقاق، بواقع 1.223 سهم من أسهم شركة دار الطبي، لكل سهم من أسهم الشركة الأم. بلغت القيمة العادلة لأسهم شركة دار الطبي التي تم توزيعها كأرباح عينية 11,421,457 دينار كويتي بناءً على تقييم معد من قبل مقيم خارجي.

نتيجة للتوزيع، فإن حصة حقوق ملكية المجموعة في شركة دار الطبي قد انخفضت إلى 17.310%. وبالتالي، فقدت المجموعة السيطرة على شركة دار الطبي وتم إلغاء تجميعها ابتداءً من تاريخ 29 نوفمبر 2022 (تاريخ فقدان السيطرة).

قامت إدارة الشركة الأم، بعد الأخذ في الاعتبار جميع الحقائق والظروف، بتقييم وإحتساب الحصة المتبقية في شركة دار الطبي كاستثمار في موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9).

نتيجة لتوزيع شركة دار الطبي كأرباح عينية وإلغاء تجميعها، تم تصنيف عمليات تلك الشركة التابعة كعمليات غير مستمرة في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022 وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (5) "الموجودات غير المتداولة المحتفظ بها لغرض البيع والعمليات غير المستمرة".

4. نقد وأرصدة لدى البنوك

2022	2023
7,448,329	3,846,077
(3,249,594)	(3,081,003)
4,198,735	765,074

نقد وأرصدة لدى البنوك
ناقصاً: نقد محتجز لدى محفظة (أ)
نقد ونقد معادل كما في بيان التدفقات النقدية المجمع

(أ) إن النقد المحتجز لدى محفظة يمثل النقد المحتفظ به في محفظة لدى بنك محلي كضمان مقابل قرض لأجل حصلت عليها الشركة الأم من بنك محلي (إيضاح 7).

5. مدينون وأرصدة مدينة أخرى

2022	2023
475,870	465,333
(144,972)	(116,754)
330,898	348,579
206,991	142,731
123,300	119,116
661,189	610,426

مدينون تجاريون (أ)
مخصص خسائر الائتمان المتوقعة (ب)

أوراق قبض
أرصدة مدينة أخرى

(أ) مدينون تجاريون

إن أرصدة المدينون التجاريون متعلقة بشركة أركان للصناعة والتعدين - ش.م.م. (شركة تابعة مملوكة بالكامل لشركة أركان القابضة - ش.م.ك. (قابضة) - شركة تابعة مباشرة للمجموعة). إن أرصدة المدينون التجاريون لا تحمل فائدة وتستحق عامة خلال 6 أشهر. إن أرصدة المدينون التجاريون تتعلق بعدد من العملاء المستقلين الذين ليس لهم سابقة في عدم السداد. لاحقاً لتاريخ البيانات المالية المجمعة، قامت المجموعة بتحصيل مبلغ 80,561 دينار كويتي (2022: 69,160 دينار كويتي) من أرصدة المدينون التجاريون القائمة.

إن تحليل أعمار المدينين التجاريين كما يلي:

2023

المجموع	أكثر من 6 أشهر	من 3 إلى 6 أشهر	خلال 3 أشهر	معدل خسائر الائتمان المتوقعة
-	%48.84	%9.44	%0.47	مدينون تجاريون
465,333	227,655	49,550	188,128	مخصص خسائر الائتمان المتوقعة
(116,754)	(111,190)	(4,676)	(888)	
348,579	116,465	44,874	187,240	

2022

المجموع	أكثر من 6 أشهر	من 3 إلى 6 أشهر	خلال 3 أشهر	معدل خسائر الائتمان المتوقعة
-	%38.46	%13.69	%1.46	مدينون تجاريون
475,870	355,865	51,930	68,075	مخصص خسائر الائتمان المتوقعة
(144,972)	(136,867)	(7,108)	(997)	
330,898	218,998	44,822	67,078	

(ب) مخصص خسائر الائتمان المتوقعة

2022	2023	الرصيد كما في بداية السنة
225,740	144,972	تعديلات ترجمة عملات أجنبية
(80,768)	(28,218)	الرصيد كما في نهاية السنة
144,972	116,754	

6. موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر

2022	2023	أوراق مالية مدرجة
7,347,500	8,379,990	أوراق مالية غير مدرجة
1,353,597	1,609,592	
8,701,097	9,989,582	

تم رهن موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر بقيمة دفترية تبلغ 3,540,422 دينار كويتي (2022: 4,615,818 دينار كويتي) كضمان مقابل قرض لأجل تم الحصول عليه من قبل الشركة الأم من بنك محلي (إيضاح 7).

إن الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر مقومة بالعملات التالية:

2022	2023	العملة
8,126,257	9,238,506	دينار كويتي
574,840	751,076	درهم إماراتي
8,701,097	9,989,582	

تم تقييم الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر استنادًا إلى أسس التقييم المبينة في إيضاح (22).

7. قرض لأجل

2022	2023	البيان
		قرض لأجل تم الحصول عليه من بنك محلي يحمل معدل فائدة سنوي بواقع 2% فوق سعر الخصم المعلن من بنك الكويت المركزي. يتم سداد القرض لأجل على خمسة أقساط سنوية متساوية بقيمة 600,000 دينار كويتي لكل قسط، على أن يستحق القسط التالي بتاريخ 30 سبتمبر 2024 والقسط الأخير بتاريخ 30 سبتمبر 2025. خلال السنة، قامت المجموعة بسداد القسط المستحق في 30 سبتمبر 2023 والذي يبلغ 600,000 دينار كويتي.
1,800,000	1,200,000	

- كما في 31 ديسمبر 2023، إن القرض لأجل مضمون مقابل رهن:
(أ) نقد محتجز لدى محافظة بمبلغ 3,081,003 دينار كويتي (2022: 3,249,594 دينار كويتي) (إيضاح 4).
(ب) موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر بقيمة دفترية تبلغ 3,540,422 دينار كويتي (2022: 4,615,818 دينار كويتي) (إيضاح 6).

8. دائنون وأرصدة دائنة أخرى

2022	2023	
71,233	-	التزامات عقود إيجار
40,367	129,824	دائنون تجاريون
156,708	156,708	المستحق عن ضريبة دعم العمالة الوطنية
66,431	-	حصة الزكاة المستحقة
421,052	327,442	أرصدة دائنة أخرى
755,791	613,974	

9. مخصص مكافأة نهاية الخدمة

2022	2023	
449,217	414,039	الرصيد كما في بداية السنة
34,724	79,022	المحمل خلال السنة
(66,241)	(50,309)	المدفوع خلال السنة
-	(24,037)	المحول إلى دائنون وأرصدة دائنة أخرى
-	(163,947)	مخصص لم يعد له ضرورة (i)
(3,661)	-	المتعلق بشركة تابعة تم توزيعها كأرباح عينية
414,039	254,768	الرصيد كما في نهاية السنة

- (i) مخصص لم يعد له ضرورة بمبلغ 163,947 دينار كويتي تم إدراجه في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع ضمن بند "إيرادات أخرى".

10. رأس المال

كما في 31 ديسمبر 2023، حدد رأس مال الشركة الأم المصرح به والمصدر والمدفوع بمبلغ 22,902,200 دينار كويتي موزعة على 229,020,000 سهم (2022: حدد رأس المال المصرح به والمصدر والمدفوع بمبلغ 33,362,542 دينار كويتي موزعة على 333,625,420 سهم) بقيمة إسمية 100 فلس للسهم الواحد، وجميع الأسهم نقدية.

- (أ) بناءً على قرار الجمعية العامة غير العادية للمساهمين المؤجلة المنعقدة في 18 أبريل 2023، تمت الموافقة على الأمور التالية:

1. تخفيض رأس مال الشركة الأم المصرح به والمصدر والمدفوع من 33,362,542 دينار كويتي (الموزع على 333,625,420 سهم) إلى 22,902,200 دينار كويتي (موزعة على 229,022,000 سهم) واستخدامه في إطفاء الخسائر المتراكمة على الشركة الأم بمبلغ 10,460,342 دينار كويتي كما في 31 ديسمبر 2022 عن طريق إلغاء 104,603,420 سهمًا بقيمة اسمية 100 فلس للسهم الواحد، بنسبة قدرها 31.353% من رأس مال الشركة الأم، وتفويض مجلس الإدارة بتعديل مواعيد الجدول الزمني لاستحقاقات الأسهم والتصرف في كسور الأسهم إن وجد.

2. تعديل المادة (6) من عقد التأسيس، والمادة (5) من النظام الأساسي للشركة الأم وذلك على النحو التالي:

النص قبل التعديل

حدد رأس مال الشركة الأم المصرح به والمصدر والمدفوع بمبلغ 33,362,542 دينار كويتي موزعة على 333,625,420 سهم بقيمة إسمية 100 فلس للسهم الواحد، وجميع الأسهم نقدية.

النص بعد التعديل

حدد رأس مال الشركة الأم المصرح به والمصدر والمدفوع بمبلغ 22,902,200 دينار كويتي موزعة على 229,022,000 سهم بقيمة إسمية 100 فلس للسهم الواحد، وجميع الأسهم نقدية. وقد تم التأشير على ذلك التعديل في السجل التجاري للشركة الأم لدى وزارة التجارة والصناعة بتاريخ 14 مايو 2023.

(ب) خلال السنة السابقة وبناءً على قرار الجمعية العامة غير العادية المؤجلة المنعقدة بتاريخ 28 سبتمبر 2022 فقد تمت الموافقة:

(1) على تخفيض رأس مال الشركة الأم المصرح به والمصدر من 40,051,719 دينار كويتي (موزعة على 400,517,190 سهم) والمدفوع 39,266,391 دينار كويتي إلى 33,362,542 دينار كويتي عن طريق التالي:

(أ) مبلغ 785,328 دينار كويتي لم يتم سداؤه (وهو مبلغ الزيادة المخصصة سابقاً لموظفين الشركة الأم التي أقرتها الجمعية العامة العادية المنعقدة بتاريخ 27 أبريل 2011 وغير العادية المؤجلة بتاريخ 12 مايو 2011، والمؤشر بها في السجل التجاري في تاريخ 2 يونيو 2011).

(ب) مبلغ 5,903,849 دينار كويتي مقابل إطفاء الخسائر المتراكمة على الشركة الأم كما في 31 ديسمبر 2021 مقابل تخفيض رأس المال المدفوع بإلغاء عدد 59,038,490 سهم بقيمة أسمية قدرها مائة فلس للسهم الواحد، بنسبة قدرها 15.035% من رأس مال الشركة الأم المدفوع.

(2) على تعديل المادة (6) من عقد التأسيس، والمادة (5) من النظام الأساسي للشركة الأم وذلك على النحو التالي:

النص قبل التعديل

حدد رأس مال الشركة الأم المصرح به بمبلغ 40,051,719 دينار كويتي (أربعون مليون وواحد وخمسون ألف وسبعمائة وتسعة عشر دينار كويتي فقط لا غير) موزعة على 400,517,190 سهم، والمدفوع بمبلغ 39,266,391 دينار كويتي بقيمة إسمية 100 فلس للسهم الواحد، وجميع الأسهم نقدية.

النص بعد التعديل

حدد رأس مال الشركة الأم المصرح به والمصدر والمدفوع بمبلغ 33,362,542 دينار كويتي (ثلاثة وثلاثون مليون وثلثمائة واثنين وستون ألف وخمسمائة واثنين وأربعون دينار كويتي) موزعة على 333,625,420 سهم بقيمة إسمية 100 فلس للسهم الواحد، وجميع الأسهم نقدية.

وقد تم التأشير على ذلك التعديل في السجل التجاري طرف وزارة التجارة والصناعة بتاريخ 12 أكتوبر 2022.

11. أسهم خزانة

2022	2023	عدد الأسهم
25,761,710	17,685,630	النسبة إلى الأسهم المصرح بها والمصدرة والمدفوعة
%7.72	%7.72	القيمة السوقية (دينار كويتي)
1,058,806	707,425	التكلفة (دينار كويتي)
5,054,060	3,469,655	

نتيجة لتخفيض رأس مال الشركة الأم، تم تخفيض عدد 8,076,080 سهم (2022: 4,557,487 سهم) من أسهم الخزانة القائمة بمبلغ 1,584,405 دينار كويتي (2022: 894,110 دينار كويتي) والتي تمثل حصة متناسبة في تخفيض رأس المال (إيضاح 10).

قامت إدارة الشركة الأم بتخصيص جزء الاحتياطي الاختياري بما يساوي رصيد أسهم الخزانة كما في تاريخ البيانات المالية (إيضاح 13). إن هذا الرصيد غير قابل للتوزيع طوال فترة احتفاظ الشركة بأسهم الخزانة. إن أسهم الخزانة غير مرهونة.

12. احتياطي إجباري

وفقاً لمتطلبات قانون الشركات والنظام الأساسي للشركة الأم، يتم تحويل 10% من ربح السنة الخاص بمساهمي الشركة الأم قبل احتساب حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي، وضريبة دعم العمالة الوطنية وحصة الزكاة ومكافأة أعضاء مجلس الإدارة إلى حساب الاحتياطي الإجمالي. ويجوز للشركة الأم أن تقرر إيقاف تلك التحويلات السنوية عندما يتجاوز رصيد الاحتياطي 50% من رأس المال. إن هذا الاحتياطي غير قابل للتوزيع إلا في بعض الحالات التي نص عليها القانون والنظام الأساسي للشركة الأم. لم يتم التحويل إلى الاحتياطي الإجمالي خلال السنة نظراً لوجود خسارة للسنة ورصيد الخسائر المتراكمة.

13. احتياطي اختياري

وفقاً لمتطلبات النظام الأساسي للشركة الأم، يتم تحويل 10% من ربح السنة الخاص بمساهمي الشركة الأم قبل احتساب حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي، وضريبة دعم العمالة الوطنية وحصة الزكاة ومكافأة أعضاء مجلس الإدارة إلى حساب الاحتياطي الاختياري. ويجوز إيقاف هذا التحويل بقرار من الجمعية العمومية السنوية للمساهمين بناءً على اقتراح من مجلس الإدارة. لم يتم التحويل إلى الاحتياطي الاختياري خلال السنة نظراً لوجود خسارة للسنة ورصيد الخسائر المتراكمة. لا توجد قيود على توزيع هذا الاحتياطي. إن الاحتياطي الاختياري متاح للتوزيع على المساهمين بناءً على قرار مجلس إدارة الشركة الأم بالطريقة التي قد تصب في مصلحة المجموعة، باستثناء مبلغ 3,469,655 دينار كويتي (2022: 5,054,060 دينار كويتي) والذي يعادل تكلفة شراء أسهم الخزنة وغير متاح للتوزيع طوال فترة الاحتفاظ بأسهم الخزنة (إيضاح 11).

14. اجتماع مجلس الإدارة واجتماعات الجمعية العامة

- (أ) اقترح مجلس إدارة الشركة الأم في اجتماعه المنعقد بتاريخ 25 مارس 2024، عدم توزيع أرباح نقدية وعدم صرف مكافأة لأعضاء مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2023. وتخضع هذه الاقتراحات لموافقة الجمعية العامة للمساهمين.
- (ب) وافقت الجمعية العامة السنوية للمساهمين المنعقدة بتاريخ 10 أبريل 2023 على عدم توزيع أرباح نقدية للمساهمين وعدم صرف مكافأة لأعضاء مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2022.
- (ج) وافقت الجمعية العامة السنوية للمساهمين المنعقدة بتاريخ 25 أبريل 2022 على عدم توزيع أرباح نقدية للمساهمين وعدم صرف مكافأة لأعضاء مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2021.
- (د) وافقت الجمعية العامة السنوية للمساهمين المنعقدة في 29 نوفمبر 2022 على توصية مجلس الإدارة بتوزيع أرباح مرحلية والتي تتمثل في توزيع عدد 407,909,190 سهم - توزيع عيني - من أسهم شركة دار الطبي القابضة ش.م.ك. (قابضة) (إيضاح 3).

15. صافي أرباح استثمارات

2022	2023	
(56,468)	-	خسائر غير محققة من موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر
41,974	(3,561)	(خسائر) أرباح محققة من بيع موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر
344,832	181,445	إيرادات توزيعات أرباح
330,338	177,884	

16. مصاريف عمومية وإدارية

تتضمن المصاريف العمومية والإدارية تكاليف موظفين بمبلغ 401,168 دينار كويتي (2022: 412,596 دينار كويتي) ومصاريف استهلاك وإطفاء بمبلغ 76,520 دينار كويتي (2022: 122,689 دينار كويتي).

17. حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي

يتم احتساب حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي بواقع 1% من الربح الخاص بمساهمي الشركة الأم قبل خصم حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي، وضريبة دعم العمالة الوطنية، وحصة الزكاة ومكافأة أعضاء مجلس الإدارة وبعد استبعاد الخسائر المتراكمة وحصة الشركة الأم من دخل الشركات التابعة المساهمة الكويتية والمحول إلى الاحتياطي الإجمالي. ليس لدى الشركة الأم أرباح للسنة تحتسب على أساسها حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي، وفقاً للوائح المعمول بها في الكويت، وبالتالي لم يتم قيد مخصص لمؤسسة الكويت للتقدم العلمي في البيانات المالية المجمعة المرفقة. ليس لدى الشركة الأم أي مبالغ مستحقة الدفع إلى مؤسسة الكويت للتقدم العلمي.

18. خسارة السهم الأساسية والمخففة الخاصة بمساهمي الشركة الأم

ليس هناك أسهم عادية مخففة متوقع إصدارها. يتم احتساب خسارة السهم الأساسية والمخففة الخاصة بمساهمي الشركة الأم بقسمة خسارة السنة الخاصة بمساهمي الشركة الأم على المتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة خلال السنة:

2022	2023	
(4,986,748)	(142,023)	خسارة السنة الخاصة بمساهمي الشركة الأم من العمليات المستمرة
(1,282,085)	-	خسارة السنة الخاصة بمساهمي الشركة الأم من العمليات غير المستمرة
(6,268,833)	(142,023)	خسارة السنة الخاصة بمساهمي الشركة الأم
الأسهم	الأسهم	
392,663,910	333,625,420	المتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة في بداية السنة
(59,038,490)	(104,603,420)	ناقصًا: المتعلق بتخفيض رأس المال
(29,133,002)	(20,628,421)	ناقصًا: المتوسط المرجح لعدد أسهم الخزانة
304,492,418	208,393,579	المتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة في نهاية السنة
فلس	فلس	
(20.588)	(0.682)	خسارة السهم الأساسية والمخففة الخاصة بمساهمي الشركة الأم
(16.377)	(0.682)	خسارة السهم الأساسية والمخففة الخاصة بمساهمي الشركة الأم من العمليات المستمرة
(4.211)	-	خسارة السهم الأساسية والمخففة الخاصة بمساهمي الشركة الأم من العمليات غير المستمرة

نظرًا لعدم وجود أدوات مخففة قائمة، فإن خسارة السهم الأساسية والمخففة الخاصة بمساهمي الشركة الأم متطابقة.

19. أرصدة ومعاملات الأطراف ذات الصلة			
قامت المجموعة بالدخول في معاملات متنوعة مع أطراف ذات صلة كالمساهمين، وأعضاء مجلس الإدارة، وأفراد الإدارة العليا، والأطراف ذات الصلة الأخرى ضمن السياق الاعتيادي للأعمال. إن الأسعار وشروط الدفع المتعلقة بهذه المعاملات تم الموافقة عليها من قبل إدارة المجموعة. إن الأرصدة والمعاملات الهامة التي تمت مع أطراف ذات صلة هي كما يلي:			
2022	2023	المساهمون	
257,198	251,730	251,730	(1) الأرصدة المتضمنة في بيان المركز المالي المجموع:
		توزيعات أرباح مستحقة للمساهمين "مدرجة تحت بند دائنون وأرصدة دائنة أخرى"	
4,243,651	-	-	(2) الأرصدة المتضمنة في بيان المركز المالي المجموع:
		شطب رصيد مدين مستحق من طرف ذي صلة (أ)	

(أ) وافقت إدارة الشركة الأم على شطب الرصيد المدين المستحق من شركة دار الطبي القابضة ش.م.ك. (قابضة) (شركة تابعة سابقاً للمجموعة والتي تم توزيعها كأرباح عينية خلال السنة المنتهية 31 ديسمبر 2022 (إيضاح 3)). تمت الموافقة على هذه المعاملة من قبل مجلس إدارة الشركة الأم في اجتماعه رقم 3 لسنة 2023 المنعقد بتاريخ 21 فبراير 2023.

2022	2023	(3) مكافأة موظفي الإدارة العليا:
161,158	122,876	رواتب ومزايا أخرى قصيرة الأجل
15,276	10,903	مزايا مكافأة نهاية الخدمة
176,434	133,779	

20.

معلومات القطاع

لأغراض الإدارة، تم تنظيم المجموعة إلى اثنين من قطاعات الأعمال الرئيسية بناءً على التقرير الداخلي المقدم إلى أصحاب القرارات التشغيلية الرئيسي:

- **عمليات الاستثمار:** الاستثمار لمصلحة المجموعة في الأوراق المالية والمحافظ والصناديق.
- **القطاع الصناعي:** إنتاج و تصنيع مواد الفريت والجليز وبيعها ضمن النشاط الاعتيادي للمجموعة.

إن معلومات القطاعات لقطاعات التشغيل التي يتم عمل تقرير بها كما يلي:

2023

المجموع	بنود غير موزعة	القطاع الصناعي	عمليات الاستثمار	مجموع الإيرادات
696,393	277,318	241,191	177,884	مصاريف تشغيلية غير موزعة
(703,743)	(703,743)	-	-	مخصص مخزون بطيء الحركة
(33,642)	-	(33,642)	-	أعباء تمويلية
(101,977)	-	(288)	(101,689)	أرباح فروقات عملة أجنبية
656	656	-	-	خسارة السنة
(142,313)				
14,968,317	-	1,270,457	13,697,860	معلومات أخرى:
				مجموع موجودات القطاعات
2,068,742	281,064	129,824	1,657,854	مجموع مطلوبات القطاعات

2022

المجموع	بنود غير موزعة	القطاع الصناعي	العقارات	عمليات الاستثمار	مجموع الإيرادات
707,400	54,564	322,498	-	330,338	مصاريف تشغيلية غير موزعة
(840,671)	(840,671)	-	-	-	شطب رصيد مدين مستحق من طرف ذي صلة
(4,243,651)	(4,243,651)	-	-	-	الخسارة الناتجة من إعادة قياس حصص الملكية المتبقية المحتفظ بها في شركة تابعة سابقاً
(139,503)	-	-	-	(139,503)	أعباء تمويلية
(104,868)	-	(622)	-	(104,246)	خسائر فروقات عملة أجنبية
(150,370)	(150,370)	-	-	-	خسارة السنة من العمليات المستمرة
(4,771,663)					خسارة السنة من العمليات غير المستمرة
(1,635,275)	-	-	(1,635,275)	-	ضريبة دعم العمالة الوطنية
(156,708)	(156,708)	-	-	-	حصة الزكاة
(62,683)	(62,683)	-	-	-	خسارة السنة
(6,626,329)					
17,704,821	-	1,410,608	-	16,294,213	معلومات أخرى:
					مجموع موجودات القطاعات
2,969,830	584,654	171,137	-	2,214,039	مجموع مطلوبات القطاعات

21.

إدارة المخاطر المالية

تستخدم المجموعة ضمن نشاطها الاعتيادي بعض الأدوات المالية الأولية مثل النقد والأرصدة لدى البنوك، الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر، المدينون والأرصدة المدينة الأخرى، الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، القرض لأجل، والدائنون والأرصدة الدائنة الأخرى، ونتيجة لذلك فإنها تتعرض للمخاطر المشار إليها أدناه. لا تستخدم المجموعة حالياً مشتقات الأدوات المالية لإدارة هذه المخاطر التي تتعرض لها.

(أ) مخاطر سعر الفائدة

تتعرض الأدوات المالية لمخاطر التغيرات في القيمة نتيجة التغيرات في معدلات سعر الفائدة. إن معدلات الفائدة الفعلية والفترات التي يتم خلالها إعادة تسعير أو استحقاق المطلوبات المالية المحملة بالفائدة مبينة في الإيضاحات المتعلقة بها.

يبين الجدول التالي أثر حساسية التغير المعقول المحتمل في أسعار الفائدة مع ثبات المتغيرات الأخرى على خسارة المجموعة من خلال أثر تغيير معدل فائدة الاقتراض.

السنوات	الزيادة / (النقص) في معدل الفائدة	الرصيد كما في 31 ديسمبر دينار كويتي	الأثر على بيان الأرباح أو الخسائر المجمع دينار كويتي
2023 قرض لأجل	± 0.5%	1,200,000	± 6,000
2022 قرض لأجل	± 0.5%	1,800,000	± 9,000

(ب) مخاطر الائتمان

إن خطر الائتمان هو خطر احتمال عدم قدرة أحد أطراف الأداة المالية على الوفاء بالتزاماته مسبباً خسارة مالية للطرف الآخر. إن الموجودات المالية التي قد تعرض المجموعة لمخاطر الائتمان تتمثل أساساً في النقد لدى البنوك، والمدينين. كما يتم إثبات رصيد المدينين بالصافي بعد خصم مخصص خسائر الائتمان المتوقعة. إن خطر الائتمان فيما يتعلق بالمدينين محدود نتيجة للعدد الكبير للعملاء وتوزعهم على صناعات مختلفة.

نقد لدى البنوك

إن النقد لدى البنوك الخاص بالمجموعة والذي يقاس بالتكلفة المطفأة يعتبر منخفض المخاطر الائتمانية ويستند مخصص الخسائر المتوقعة على فترة 12 شهر. كما أن النقد لدى البنوك الخاص بالمجموعة مودع لدى مؤسسات مالية ذات سمعة ائتمانية جيدة دون تاريخ سابق للتعسر. واستناداً إلى تقييم الإدارة، فإن أثر خسائر الائتمان المتوقعة نتيجة تلك الموجودات المالية غير جوهري للمجموعة حيث أن مخاطر التعسر لم تزداد بشكل كبير منذ التحقق أو الاعتراف المبدئي.

مدينون

إن تعرض المجموعة لمخاطر الائتمان يتأثر بشكل رئيسي بالخصائص الفردية لكل عميل. إن الطبيعة التركيبية لقاعدة عملاء المجموعة، بما في ذلك مخاطر التخلف عن السداد المتعلقة بالصناعة والدولة، والتي يعمل فيها العملاء، لها تأثير أقل على مخاطر الائتمان.

تتم إدارة مخاطر الائتمان للعملاء من قبل كل وحدة عمل تخضع لسياسة المجموعة وإجراءاتها وضوابطها المتعلقة بإدارة مخاطر الائتمان للعملاء. تتم مراقبة الذمم المدينة للعملاء بشكل منتظم ويتم تغطية أي شحنات إلى العملاء الرئيسيين بشكل عام بواسطة الاعتمادات المستندية المصدرة أو غيرها من أشكال التأمين الائتماني والتي يتم الحصول عليها من قبل البنوك ذات السمعة الائتمانية الجيدة والمؤسسات المالية الأخرى.

إن الحد الأعلى لتعرض المجموعة لمخاطر الائتمان الناتج عن عدم سداد الطرف المقابل هو القيمة الدفترية للنقد لدى البنوك، والمدينين.

(ج) مخاطر العملات الأجنبية

إن مخاطر العملات الأجنبية هي مخاطر تغير القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية للأدوات المالية نتيجة لتقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية. تتعرض المجموعة لمخاطر العملة الأجنبية والناجمة عن المعاملات التي تتم بعملات غير الدينار الكويتي. ويمكن للمجموعة تخفيض خطر تعرضها لتقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية من خلال استخدامها لمشتقات الأدوات المالية. وتحرص المجموعة على إبقاء صافي التعرض لمخاطر العملة الأجنبية في مستوى معقول، وذلك من خلال التعامل بعملات لا تتقلب بشكل جوهري مقابل الدينار الكويتي.

يظهر البيان التالي حساسية التغيرات المحتملة والمعقولة في أسعار صرف العملات الأجنبية مقابل الدينار الكويتي:

السنوات	الزيادة / (النقص) مقابل الدينار الكويتي	الأثر على بيان الأرباح أو الخسائر المجمع	الأثر على الدخل الشامل الآخر المجمع
2023			
دولار أمريكي	± 5%	± 19,912	-
درهم إماراتي	± 5%	-	± 37,554
جنيه مصري	± 5%	-	± 37,885
2022			
دولار أمريكي	± 5%	± 3,684	-
درهم إماراتي	± 5%	-	± 28,742
جنيه مصري	± 5%	-	± 45,894

(د) مخاطر السيولة

تنتج مخاطر السيولة عن عدم مقدرة المجموعة على توفير الأموال اللازمة لسداد التزاماتها المتعلقة بالأدوات المالية. وإدارة هذه المخاطر تقوم المجموعة بتقييم المقدرة المالية لعملائها بشكل دوري، وتستثمر في الودائع البنكية أو الاستثمارات الأخرى القابلة للتسييل السريع، مع تخطيط وإدارة التدفقات النقدية المتوقعة للمجموعة من خلال الاحتفاظ باحتياطي نقدية مناسبة وخطوط ائتمان بنكية سارية ومتاحة ومقابلة استحقاقات الموجودات والمطلوبات المالية.

إن جدول استحقاق الموجودات والمطلوبات كما في 31 ديسمبر هو كما يلي:

2023	حتى 3 أشهر	3 - 12 شهراً	1 - 5 سنوات	أكثر من 5 سنوات	المجموع
الموجودات:					
نقد وأرصدة لدى البنوك	3,846,077	-	-	-	3,846,077
مدينون وأرصدة مدينة أخرى	-	610,426	-	-	610,426
مخزون	-	386,247	-	-	386,247
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	-	-	9,989,582	-	9,989,582
ممتلكات وعقارات ومعدات	-	-	-	135,985	135,985
	3,846,077	996,673	9,989,582	135,985	14,968,317
المطلوبات:					
قرض لأجل	-	600,000	600,000	-	1,200,000
دائنون وأرصدة دائنة أخرى	-	613,974	-	-	613,974
مخصص مكافأة نهاية الخدمة	-	-	-	254,768	254,768
	-	1,213,974	600,000	254,768	2,068,742
2022					
الموجودات:					
نقد وأرصدة لدى البنوك	7,448,329	-	-	-	7,448,329
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر	144,787	-	-	-	144,787
مدينون وأرصدة مدينة أخرى	-	661,189	-	-	661,189
مخزون	-	480,676	-	-	480,676
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	-	-	8,701,097	-	8,701,097
ممتلكات وعقارات ومعدات	-	-	64,952	203,791	268,743
	7,593,116	1,141,865	8,766,049	203,791	17,704,821
المطلوبات:					
قرض لأجل	-	600,000	1,200,000	-	1,800,000
دائنون وأرصدة دائنة أخرى	-	755,791	-	-	755,791
مخصص مكافأة نهاية الخدمة	-	-	-	414,039	414,039
	-	1,355,791	1,200,000	414,039	2,969,830

هـ) مخاطر أسعار أدوات الملكية

إن مخاطر أسعار أدوات الملكية هي مخاطر انخفاض القيمة العادلة لأدوات الملكية كنتيجة لتغيرات مستوى مؤشرات أدوات الملكية وقيمة الأسهم بشكل منفرد. إن التعرض لمخاطر أسعار أدوات الملكية ينشأ من استثمارات المجموعة في أدوات الملكية المصنفة كموجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر وموجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر. لإدارة هذه المخاطر، تقوم المجموعة بتنويع القطاعات المستثمر فيها بمحفظة الاستثمارية.

يوضح الجدول التالي حساسية التغير المحتمل بشكل معقول في مؤشرات حقوق الملكية نتيجة التغير في القيمة العادلة لأدوات حقوق الملكية هذه، التي لدى المجموعة تعرض كبير إزائها كما في 31 ديسمبر:

2022			2023			مؤشرات السوق بورصة الكويت
التغير في أسعار أدوات الملكية %	الأثر على الدخل الشامل الآخر	الأثر على الأرباح أو الخسائر	التغير في أسعار أدوات الملكية %	الأثر على الدخل الشامل الآخر	الأثر على الأرباح أو الخسائر	
± 5%	± 367,375	± 7,239	± 5%	± 419,000	-	

22. قياس القيمة العادلة

تقوم المجموعة بقياس الموجودات المالية كالموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر والموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر بالقيمة العادلة في تاريخ نهاية الفترة المالية.

إن القيمة العادلة هي المبلغ المستلم عن بيع الأصل أو المدفوع لسداد الالتزام في معاملة عادية بين أطراف السوق كما في تاريخ القياس. يعتمد قياس القيمة العادلة على فرضية إتمام عملية بيع الأصل أو سداد الالتزام بإحدى الطرق التالية:

- من خلال السوق الرئيسي للأصل أو الالتزام.
- من خلال أكثر الأسواق ربحية للأصل أو الالتزام في حال عدم وجود سوق رئيسي.

يتم تصنيف جميع الأدوات المالية التي يتم قياسها أو الإفصاح عنها بالقيمة العادلة في البيانات المالية المجمعة من خلال مستوى قياس هرمي للقيمة العادلة استناداً إلى أقل مستوى مدخلات جوهري نسبة إلى قياس القيمة العادلة ككل كما يلي:

المستوى الأول: ويشمل أسعار السوق النشط المعلنة (غير المعدلة) للموجودات والمطلوبات المتماثلة.
المستوى الثاني: ويشمل أسس التقييم التي يكون فيها أقل مستوى مدخلات جوهري نسبة إلى قياس القيمة العادلة متاحاً إما بشكل مباشر أو غير مباشر.

المستوى الثالث: ويشمل أسس التقييم التي يكون فيها أقل مستوى مدخلات جوهري نسبة إلى قياس القيمة العادلة غير متاح.

يبين الجدول التالي تحليل الأدوات المالية المسجلة بالقيمة العادلة طبقاً لمستوى القياس المتسلسل للقيمة العادلة كما في 31 ديسمبر:

2023			المجموع
المستوى الأول	المستوى الثاني	المستوى الثالث	
8,379,990	1,609,592	9,989,582	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
2022			المجموع
المستوى الأول	المستوى الثاني	المستوى الثالث	
144,787	-	144,787	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر
7,347,500	1,353,597	8,701,097	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
7,492,287	1,353,597	8,845,884	المجموع

لا توجد أي تحويلات بين المستويات المختلفة لقياسات القيمة العادلة خلال السنة.

23. إدارة مخاطر الموارد المالية

إن هدف المجموعة عند إدارة مواردها المالية هو المحافظة على قدرتها على الاستمرار، وذلك لتوفير عوائد للمساهمين ومنافع لأصحاب المصلحة الآخرين، وكذلك للمحافظة على هيكل مثالي للموارد المالية لتخفيض أعباء خدمة تلك الموارد المالية.

وللمحافظة على أو لتعديل الهيكل المثالي للموارد المالية، يمكن للمجموعة تنظيم مبالغ التوزيعات المدفوعة للمساهمين، إعادة رأس المال المدفوع إلى المساهمين وإصدار أسهم جديدة أو بيع بعض الموجودات لتخفيض الديون أو لسداد القروض، أو الحصول على قروض إضافية. إن المجموعة غير معرضة لمخاطر الموارد المالية خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023.

24. أحداث لاحقة للبيانات المالية المجمعة

خلال شهر مارس 2024، كان هناك انخفاض بنسبة 40% تقريباً في قيمة الجنيه المصري، مما سيؤدي إلى انخفاض مماثل في قيمة الموجودات المقومة بالجنيه المصري للمجموعة.